

July 2006



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

البندان 6 و7 من مشروع جدول الأعمال المؤقت

المؤتمر التقني الدولي المعني بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة

إنترلاكن، سويسرا، 3-7 سبتمبر/أيلول 2007

خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية وإعلان إنترلاكن بشأن الموارد الوراثية الحيوانية

استعرضت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في دورتها العادية الحادية عشرة الوثيقة المعنونة مشروع أولويات العمل الاستراتيجية – نص مقدم من الرئيس،¹ وقررت إحالتها، كما ترد في الملحق 1 بالرفق بهذه الوثيقة، إلى المؤتمر التقني الدولي المعني بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المؤتمر) لدراستها ضمن خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية.

واستعرضت الهيئة الوثيقة المعنونة تنفيذ وتمويل خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية،² وقررت إحالة النص، كما يرد في الملحق 2 بالرفق بهذه الوثيقة، إلى المؤتمر.

واستعرضت الهيئة كذلك الوثيقة المعنونة إعلان إنترلاكن بشأن الموارد الوراثية الحيوانية.³ وشكرت حكومة سويسرا على إعدادها مشروع الإعلان وقررت إحالة النص، كما يرد في الملحق 3 بالرفق بهذه الوثيقة، إلى المؤتمر لدراسته.

والدعوة موجهة إلى المؤتمر لاستعراض النصوص الثلاثة المذكورة والموافقة على خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية من خلال إعلان إنترلاكن بشأن الموارد الوراثية الحيوانية.

¹ الوثيقة CGRFA-11/07/Inf.8.

² الوثيقة CGRFA-11/07/7.

³ الوثيقة CGRFA-11/07/8.

المرفق الملحق 1

[خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية]

أولاً - المقدمة

1- الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة⁴ جزء ضروري من الأساس البيولوجي للأمن الغذائي العالمي، ولها دورها في معيشة ما يربو على ألف مليون من البشر. فتنوع قاعدة الموارد حاسم الأهمية لحياة البشر ورفاهيتهم، ويشكل مساهمة في استئصال الجوع: فالموارد الوراثية الحيوانية مهمة للغاية في التكيف مع الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك التغير في المناخ. فهي المادة الخام التي يستخدمها مربو الحيوانات وهي من أهم مدخلات المزارعين. كما أنها ضرورية للإنتاج الزراعي المستدام. وإذا أُديرَت إدارة سليمة، لن يكون هناك ما يدعو إلى استنفادها، حيث لا يوجد عدم توافق أصيل بين استخدامها وصونها. وهناك اهتمام دولي بصون هذه الموارد، واستخدامها بصورة مستدامة، وتقاسم الفوائد الناجمة عن استخدامها بالعدل والإنصاف وتمثل خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية - للمرة الأولى - إطار عمل دولي يتفق عليه في هذا القطاع. وسوف يساهم تشجيع استخدام الموارد الوراثية الحيوانية على نطاق واسع في تحسين صحة الإنسان وتغذيته، ويمكن أن يزيد من فرص تنوع سبل معيشتة والحصول على دخله.

إعداد خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية

2- بدأت المنظمة في إعداد برنامج شامل للإدارة المستدامة للموارد الوراثية الحيوانية على المستوى العالمي. وفي عام 1993 طرحت المنظمة الاستراتيجية العالمية لإدارة الموارد الوراثية لحيوانات المزرعة، لكي تسترشد بها المساعي الوطنية والإقليمية والعالمية لتعزيز دور الحيوانات المستأنسة ومنتجاتها في الأمن الغذائي والتنمية الريفية، ولتلافي تآكل هذه الموارد.

3- واعتباراً من عام 1997، دأبت الهيئة الحكومية الدولية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة في المنظمة على تقديم توجيهات لعملية قطرية تهدف إلى إعداد حالة الموارد الوراثية في العالم. وفي عام 2001 دعت المنظمة جميع البلدان إلى تقديم تقارير قطرية عن حالة واتجاهات الموارد الوراثية الحيوانية فيها، والإمكانية الحالية والمحتملة

⁴ يشير تعبير الموارد الوراثية الحيوانية في خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية في مجموعها إلى الموارد الوراثية الحيوانية المستخدمة أو تلك التي يمكن أن تكون مفيدة للأغذية والزراعة. ويشمل تعبير الثروة الحيوانية بالصورة التي استخدم بها في الوثيقة، جميع الحيوانات المستأنسة المستخدمة للأغذية والزراعة. وبذلك، فإن تعبير الثروة الحيوانية يشمل أنواع الطيور والثدييات التي تسهم في الأغذية والزراعة.

لمساهمة حيوانات المزرعة في الأغذية والزراعة والتنمية الريفية، ومدى القدرة الوطنية على إدارة هذه الموارد؛ وإلى تقديم قوائم بالأعمال ذات الأولوية.

4- تبين التقارير القطرية المساهمة الكبيرة التي لا بديل عنها التي تقوم بها حيوانات المزرعة المتنوعة في الأمن الغذائي للدول وفي تنميتها. وهي توضح أن الإمكانيات الكاملة للموارد الوراثية الحيوانية أبعد ما تكون عن التحقق، كما أكدت أن هناك تآكلاً خطيراً في التنوع الوراثي في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

5- ولهذا التآكل أسباب عديدة، منها تغيير نظم الإنتاج، والميكنة، وفقدان أراضي الرعي، والكوارث الطبيعية، وتفشي الأمراض، وسياسات وممارسات التربية غير الملائمة، وجلب سلالات أجنبية بطرائق غير ملائمة، وفقدان أصحاب الحيوانات لتأمين حيازتهم للأراضي أو حصولهم على الموارد الطبيعية الأخرى، والتغيرات التي تطرأ على العادات الثقافية، وتراجع المؤسسات العرفية والعلاقات الاجتماعية، وتأثير نمو السكان والتوسع العمراني، والفشل في تقدير تأثير الممارسات المتبعة من حيث الاستدامة، ووضع سياسات وتدابير اقتصادية ملائمة. فتآكل الموارد الوراثية الحيوانية يهدد قدرة المزارعين ومربي الماشية على الرد على التحديات البيئية والاقتصادية - الاجتماعية التي تواجههم، بما في ذلك تغيير النظم الغذائية وأذواق المستهلكين.

6- تقترح أولويات العمل الاستراتيجية التي تتضمنها خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية، تدابير رئيسية لتغيير الاتجاهات الحالية لتآكل الموارد الوراثية الحيوانية وعدم الاستفادة منها بصورة كاملة. فتنفيذ أولويات العمل الاستراتيجية ستكون له مساهمته الملموسة في الجهود الدولية المبذولة لتشجيع الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتخفيف وطأة الفقر، بما يتمشى مع الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات الدولية.

الأساس المنطقي لخطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية

7- تقدم حالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم، للمرة الأولى، تقييماً عالمياً شاملاً لدور وأهمية وحالة الموارد الوراثية الحيوانية، الأمر الذي يلقي الضوء على أهمية قطاع الثروة الحيوانية في الزراعة. وهناك حاجة إلى أولويات العمل الاستراتيجية المحددة للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة وتنميتها وصونها، التي تتضمنها خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية، نظراً لأهميتها الكبيرة بالنسبة للأمن الغذائي العالمي، ونظراً للسماح الخاصة للتنوع البيولوجي للحيوانات الداجنة كجزء لا يتجزأ من النظم الإيكولوجية الزراعية.

8- والتنوع الوراثي الحيواني وخيارات الاستفادة منه تناقش عادة من حيث السلالات. "والسلالات" مفاهيم ثقافية أكثر منها كيانات مادية، ويتفاوت المفهوم من بلد إلى آخر. وهذه حقيقة تجعل من الصعب للغاية القيام بأي توصيف على المستوى الوراثي. أما بالنسبة للإدارة المستدامة، فلا بد من دراسة التنوع وفهمه على مستوى النوع، وفيما بين السلالات وداخل السلالة الواحدة نفسها.

9- ومن أهم صفات الموارد الوراثية الحيوانية:

- أن تنوع الموارد الوراثية الحيوانية ضروري لإشباع الاحتياجات البشرية الأساسية للأمن الغذائي وتأمين سبل المعيشة. فهذه الموارد تسد احتياجات البشر بما توفره من اللحوم، والألبان ومنتجاتها، والبيض، والألياف، والملابس، ومواد للمأوى المؤقتة والدائمة والروث الذي يستخدم كسماد ووقود، وطاقة الجبر، والمساعدة في الصيد، وأصول يمكن بيعها. والتنوع الوراثي لا يحدد إنتاج السلالات الحيوانية وصفاتها الوظيفية فحسب، بل القدرة على التكيف مع البيئات المختلفة أيضاً، بما في ذلك توافر المياه والغذاء، والمناخ، وانتشار الأمراض والآفات. فتنوع الموارد الوراثية الحيوانية - لاسيما في العالم النامي - هو مفتاح التنمية الاقتصادية. فهناك ما يقرب من 70 في المائة من فقراء الريف في العالم يعتمدون على الثروة الحيوانية كعنصر رئيسي في معيشتهم. فتنوع هذه الموارد، وتأقلم الأنواع والسلالات فيما بعد مع الظروف القاسية من الجفاف والرطوبة، والحر، والبرد، يجعل معيشة الإنسان ممكنة في بعض المناطق التي تصعب الحياة فيها، من القطب الشمالي والأقاليم الجبلية إلى المناطق الجافة الشديدة الحر، وهي مناطق لا يمكن الاعتماد فيها على إنتاج المحاصيل وحدها.
- أن هناك أكثر من 7000 سلالة من سلالات الحيوانات الداجنة استنبطها المزارعون والرعاة في بيئات مختلفة على امتداد 12000 سنة، منذ استئناس أول أنواع الحيوانات. وأصبحت هذه السلالات تشكل الآن مجموعات فريدة من الجينات. وهكذا تكون جميع الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة نتاج تدخل بشري: فقد اختارها الرعاة والمزارعون وحسنوها عن قصد منذ أن عرف الإنسان الزراعة، وتطورت هذه الموارد مع النظم والمجتمعات الاقتصادية والثقافية والمعرفية. وعلى عكس معظم أشكال التنوع البيولوجي البري، فإن الموارد الحيوانية المستأنسة تحتاج إلى إدارة بشرية نشطة ومستمرة، تراعي الطبيعة الفريدة لهذه الموارد.
- إن الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة لا تصان ولا يستفاد منها بالقدر الذي يتناسب مع ما تتمتع به من إمكانية هائلة للمساهمة في الحد من الجوع والفقر وفي التنمية المستدامة،
- أن قدرا كبيرا من الاعتماد المتبادل يربط بين معظم البلدان فيما يتعلق بالموارد الوراثية الحيوانية. فقد انتشرت الجينات والتراكيب الوراثية، والعشائر الحيوانية في مختلف أرجاء الأرض منذ العصور القديمة عن طريق انتشار الزراعة والدور الكبير للثروة الحيوانية في الهجرات البشرية. فقد كانت الحيوانات هي الوسيلة الرئيسية للنقل والتجارة في كثير من المناطق. واستمر الرعاة والمزارعون يطورون ويحسنون الموارد الوراثية الحيوانية دون أي عوائق داخل وخارج مراكز استئناسها على السواء، بل إن هذه الموارد ظلت موضع تبادل مستمر بين القارات وعبر البحار طوال الخمسمائة عام الأخيرة، مما زاد من الاعتماد المتبادل في هذا المجال. وعلى الصعيد العالمي، تعتمد أغلب نظم إنتاج الأغذية والزراعة في جميع أنحاء العالم على حيوانات تم استئناسها أساساً في مناطق أخرى، وعلى سلالات تمت تربيتها في بلدان وأقاليم أخرى. وهذه الصفات الفريدة للحيوانات المستأنسة ينبغي أخذها في الاعتبار عند ضمان الاقتسام العادل والمنصف للفوائد العائدة من هذه الحيوانات، وعند وضع السياسات والتدابير التنظيمية في المستقبل.

- أن المزارعين والرعاة ومجتمعاتهم يحافظون على أغلب الموارد الوراثية الحيوانية موجودة الآن في مواقعها كجزء لا يتجزأ من نظمهم الايكولوجية واقتصادياتهم وثقافتهم الزراعية. وتقوم الحيوانات المستأنسة في أغلب الأحيان بأدوار رئيسية في الأساطير، والثقافات، والأديان، والتقاليد، والعادات الاجتماعية. وبالإضافة إلى الحيوانات نفسها، فإن الأطعمة الحيوانية الأصل لها وظائف اجتماعية – اقتصادية وثقافية قوية في كثير من المجتمعات فضلاً عما لها من أدوار هامة في التغذية ونظمها.
- أن الموارد الحيوانية ما زالت تلعب هذا الدور الاجتماعي والثقافي والهيكلية في مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية حتى يومنا هذا: فالأهمية الثقافية للحيوانات تكون عاملاً رئيسياً في كثير من حالات الصون في المواقع الطبيعية. [ولمربي الماشية حقوق عرفية في هذه الموارد.]
- أن السلالات الحيوانية المحلية تقوم بمهام رئيسية في النظم الايكولوجية الزراعية، مثل إعادة دورة التغذية، ونشر البذور، وصيانة الموائل. فالموارد الوراثية الحيوانية ونظم إدارة الحيوانات هما جزء لا يتجزأ من النظم الايكولوجية البيئية المنتجة في مختلف أنحاء العالم. والرعاة عندما ينتقلون بقطعانهم في المواسم، إنما يوصلون النظم الايكولوجية المختلفة ببعضها. ونظم الإنتاج التي تقوم على الأراضي والتي تضم العنصرين النباتي والحيواني معاً، تحتاج إلى إدارة مشتركة لمختلف عناصر التنوع البيولوجي، بما في ذلك التربة، والمحاصيل، والمراعي، ومحاصيل الأعلاف، والحياة البرية.
- أنه ما زال من الصعب تقدير حجم ومعدل الخسارة في الموارد الوراثية الحيوانية رغم الصورة الواضحة للموارد الوراثية الحيوانية التي ظهرت في عمليات الإعداد القطري *لحالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم*. فنقص المعلومات يعوق اتخاذ قرار بشأن ما ينبغي المحافظة عليه وتنميته، وكيفية استخدام الأموال المحدودة لعمليات الصون على أفضل وجه. والخطوة الأساسية التي ينبغي البدء منها لقياس أي تغيير، ما زالت غير واضحة، كما أن منهجيات التوصيف والحصر والرصد لم تتم مواءمتها بحيث توضع خطوط توجيهية موحدة. ورغم ذلك، فإن هناك شواهد على انقراض سلالات عديدة، وعلى أن سلالات أخرى كثيرة سوف تنقرض ما لم تسرع البلدان بتنفيذ إجراءات للحفاظ عليها، وإذا كان بعض الدول قد أقر بضرورة الحفاظ على موارده الوراثية الحيوانية، فإن الاستجابة العالمية ما زالت حتى الآن متفرقة وغير كافية، والكثير من السلالات المحلية بالذات، وعلى الأخص تلك التي لدى المزارعين الفقراء في البيئات القاسية من البلدان النامية، لم تصنّف بصورة كافية حتى الآن. ومن المحتمل أن يكون لدى هذه السلالات من الحيوانات العديد من صفات التأقلم القيمة ولو انقرضت قبل فهمها جيداً فقد تصبح هائلة إلى الأبد ثروة.
- أن نظم الإنتاج التقليدية قد احتاجت إلى حيوانات تستخدم في أغراض متعددة، وهي حيوانات قد تكون أقل إنتاجية من سلالات وفيرة الإنتاج، ولكنها تحتوي على صفات وظيفية قيمة. وقد استنبطت الزراعة الحديثة سلالات متخصصة، مستغلة في ذلك صفات إنتاجية معينة على الوجه الأمثل. كما حقق المربون هذه الأيام زيادات مذهلة في إنتاجهم باستخدام نظم إنتاج تعتمد على مدخلات خارجية كثيفة. فالإنتاج الحيواني أصبح الآن يمثل نحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في البلدان النامية، ومن المتوقع ارتفاع هذه النسبة إلى 39 في المائة عام 2030. ويساهم 14 نوعاً فقط من أنواع الثدييات والطيور المستأنسة البالغ عددها

أكثر من 30 نوعاً، بنحو 90 في المائة من إمدادات الأغذية البشرية من الحيوانات. وتوفر الأنواع الخمسة الرئيسية الداخلة في الثروة الحيوانية: الأبقار، والضأن، والماعز، والخنازير، والدجاج، الغالبية العظمى من الإنتاج الغذائي، ومن بين هذه الأنواع الخمسة، هناك عدد صغير من [السلالات العالمية العابرة للحدود⁵] تمثل نسبة متزايدة من مجموع الإنتاج الحيواني. وتؤدي هذه العملية إلى تقلص قاعدة الموارد الوراثية، لاستبعاد سلالات، بل وأنواع، استجابة لقوى السوق. وبالنسبة للسلالات التجارية، فإن ضغوط الانتخاب الشديدة تؤدي إلى تضيق القاعدة الوراثية، [مع احتمال تعرض الأمن الغذائي للخطر في الحاضر والمستقبل. وينبغي أن تتضمن السياسات مراعاة التنوع الوراثي الواسع النطاق بين العشائر والسلالات، وهذا أمر ضروري لتنمية الإنتاج الحيواني من أجل التصدي لتحديات المستقبل. وتتطلب استدامة برامج الانتقاء على المدى البعيد تقييماً منتظماً للتغيرات الوراثية وعمليات تكييف لأهداف الانتخاب.]

- أن واضعي السياسات في كثير من البلدان وفي العالم ككل، قلما يدركون الإسهام الملموس والمتنوع للموارد الوراثية الحيوانية في الأغذية والزراعة [والحقوق العرفية لمربي الماشية]. فالاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وصونها كان – وما زال بشكل عام – يحتل مرتبة أدنى في سلسلة أولويات وضع السياسات الزراعية، والبيئية، والتجارية، والصحية، والبيطرية. وكانت النتيجة هي عدم الاستثمار بقدر كاف في التنمية الضرورية للمؤسسات وبناء القدرات.
- أن إدارة الموارد الوراثية الحيوانية مهمة معقدة، لأنها لا بد وأن تتناول مسائل خاصة بالموارد على وجه التحديد (مثل انتخاب السلالات أو صونها) ومسائل تتعلق بالقطاعات التي تؤثر على هذه الموارد، مثل تدابير الصحة الحيوانية، والتنمية، والمعايير التجارية، وإدارة البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المسؤوليات في هذا المجال موزعة بين القطاعات والمؤسسات، الوطنية والدولية.

10- إن عمليات الصون والاستخدام والتنمية الاستراتيجية للموارد الوراثية الحيوانية ضرورية، ولكن البلدان تواجه تحديات معقدة عند تفكيرها في أفضل طريقة لصياغة سياسات قطرية ودولية في هذا المجال. فتعزيز القدرات على جميع المستويات هو عنصر أساسي في خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية وهذه الخطة تهدف إلى تشجيع نهج شامل يتسم بالعملية والانتظام والكفاءة، ويعالج بطريقة متناسقة تطوير المؤسسات، أو الموارد البشرية، والأطر التعاونية، وتعبئة الموارد.

11- إن الأنشطة المتعلقة بصون الموارد الوراثية الحيوانية داخل مواقعها الطبيعية أو خارجها واستخدامها في الأغذية والزراعة، ظل أغلبها يجري حتى الآن دون القدر الكافي من الروابط والتنسيق: تهدف خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية إلى معالجة ذلك. ولا مفر من فقدان بعض السلالات المحلية نظراً للتغيرات الجارية في نظم

⁵ جمعت المنظمة السلالات التي قد تنتمي إلى مستودع جينات مشترك ويمكن بالتالي اعتبارها نفس السلالة. ويطلق على هذه السلالات مصطلح "السلالات العابرة للحدود". وتوجد السلالات الإقليمية العابرة للحدود في عدد من البلدان ينتمي إلى إقليم واحد، على حين توجد السلالات العالمية العابرة للحدود في أكثر من إقليم.

الإنتاج الحيواني في البلدان النامية والمتقدمة، والموارد المحدودة المتاحة لعمليات الصون. ومع ذلك فإن السماح لهذه العملية بأن تتم بصورة عشوائية ودون أي إشراف معناه القبول بمخاطرة غير محسوبة وربما هائلة، بفقدان موارد لها قيمتها في المدى البعيد. وعلى البلدان والمجتمع الدولي أن يكونا على وعي بالخسارة المحتملة، وأن يناقشا ويتفقا على الخسارة التي يمكن أن يكونا على استعداد لتحملها، وعلى الاستثمارات اللازمة للإبقاء على التنوع الوراثي الحيواني المهم والمحافظة عليه. وعلى مجتمع البحوث الدولي أن يقدم التوجيهات العلمية اللازمة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في ظل ظروف من نقص المعلومات.

12- [إن قاعدة الموارد المالية والبشرية اللازمة لهذا العمل غير كافية، وبها ثغرات ونقاط ضعف كثيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرات وأنشطة البلدان والأقاليم فيما يتعلق بالموارد الوراثية الحيوانية تقف الآن في مراحل مختلفة من التطور، وسوف ترسي خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية القاعدة لوضع استراتيجية طويلة الأجل، يتفق عليها المجتمع الدولي، لدعم وتعزيز الفعالية الكلية للجهود الوطنية والإقليمية والعالمية التي تبذل من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها، ولتعبئة الموارد بما فيها الموارد المالية.]

أهداف واستراتيجيات خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية

13- الهدف من خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية هو أن تكون خطة مستمرة، لمدة عشر سنوات في البداية، مع بنود للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها، على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

14- والأهداف الرئيسية لخطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية هي:

- تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها، من أجل الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة ورفاه السكان في جميع البلدان؛
- ضمان المحافظة على التنوع الهام للموارد الوراثية الحيوانية من أجل الأجيال الحالية والقادمة، ووقف الخسارة العشوائية للموارد الهامة؛
- تشجيع الاقتسام العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة، والإقرار بدور المعرفة والابتكارات والأساليب التقليدية ذات الصلة بصون المواد الوراثية الحيوانية واستخدامها المستدام، مع وضع سياسات وتدابير تشريعية فعالة، كلما كان ذلك مناسباً؛
- تلبية احتياجات الرعاة والمزارعين أفراداً ومجموعات في إطار القوانين الوطنية، بحيث يستطيعون الحصول دون أي تفرقة على المواد الوراثية، والمعلومات، والتكنولوجيات، والموارد المالية، ونتائج البحوث، ونظم التسويق، والموارد الطبيعية، لكي يتمكنوا من الاستمرار في إدارة الموارد الوراثية الحيوانية وتحسينها، والاستفادة من التنمية الاقتصادية؛
- تشجيع نهج النظم الأيكولوجية الزراعية للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها؛

- مساعدة البلدان والمؤسسات المسؤولة عن إدارة الموارد الوراثية الحيوانية على وضع أولويات قطرية للاستخدام المستدام لهذه الموارد وتنميتها وصونها، وتنفيذ هذه الأولويات واستعراضها باستمرار؛
 - تعزيز البرامج الوطنية، والنهوض بالقدرات المؤسسية – لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية – ووضع برامج إقليمية و دولية ذات صلة، على أن تنطوي هذه البرامج على التعليم والبحث والتدريب لكي تعالج عمليات توصيف الموارد الوراثية الحيوانية، وحصرها، ورصدها، وصونها، وتنميتها، واستخدامها بصورة مستدامة؛
 - تشجيع الأنشطة الرامية إلى توعية الجماهير، وتوجيه عناية الحكومات والمنظمات الدولية المعنية إلى الاحتياجات اللازمة للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وصونها.
- 15- تقوم خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية على افتراض أن البلدان تعتمد على بعضها البعض بصورة أساسية فيما يتعلق بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة، وأن التعاون الدولي الملموس ضروري في هذا المجال. وفي هذا السياق وضعت خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية على أساس البارامترات والأوضاع التالية:
- إن تنوع الموارد الوراثية الحيوانية سيكفل قدرة قطاع الثروة الحيوانية على تلبية طلبات السوق والظروف البيئية المتغيرة، بما في ذلك تغيرات المناخ وظهور بعض الأمراض. فالمزارعون والرعاة يحتاجون إلى سلالات حيوانية تلبية الاحتياجات المحلية وتتيح فرص عمل في المجتمعات الريفية التي تتسم بمرونة بالنسبة لعدة عوامل حيوية وغير حيوية، مثل الظروف المناخية القاسية، وتوافر الأعلاف، والعوامل المتعلقة بالظفيليات وغيرها من الأمراض. وفوق ذلك، فإن الثروة الحيوانية توفر مصدراً مباشراً للأغذية في حالات فشل المحاصيل.
 - نظراً لاعتماد الدول على بعضها البعض، فإن صون مجموعة مختلفة من الموارد الوراثية الحيوانية في بلدان موزعة على مختلف أنحاء العالم، يقلل من المخاطر على أساس عالمي، ويعزز من الأمن الغذائي العالمي.
 - التوصيف والحصر الأساسيان للموارد الوراثية الحيوانية، وعمليات الرصد الروتينية للعشائر الحيوانية لأغراض التنوع، هي شروط أساسية لاستراتيجيات وبرامج تحسين السلالات وبرامج المحافظة عليها، وكذلك لعمليات التخطيط في حالات الطوارئ لحماية الموارد القيمة المعرضة للخطر.
 - إن تحديد الحيوانات وتسجيل أداؤها أمران ضروريان لمواصلة تحسين الموارد الوراثية الحيوانية. ويقوم المربون من القطاع العام والخاص، ومؤسسات التربية، وطلبات السوق، بدور بالغ الأهمية في هذا الميدان. وفي كثير من البلدان، بذلت جهود قليلة جداً في هذا الشأن حتى الآن، فيما عدا ما بُذل من أجل سلالات [تجارية] [دولية] [معينة] [عابرة للحدود].
 - إن صون الموارد الوراثية الحيوانية واستخدامها المستدام يتطلبان نهجاً متنوعاً وجهوداً في المواقع الطبيعية وخارجها. فهناك إقرار متزايد بأنه نظراً للتآكل السريع للموارد الوراثية الحيوانية في الوقت الحاضر، فمن الضروري أن تكون هناك استراتيجيات كفؤة للصون خارج المواقع الطبيعية في المستقبل القريب، لكي تكمل عمليات الصون في المواقع الطبيعية. ولا بد لأي نهج كلي لتخطيط استراتيجيات للصون والاستخدام، أن

- يسعى لتحديد أولويات استراتيجية على مستوى المزرعة، والمجتمع المحلي، ومؤسسات التربية، والمستويات القطرية والإقليمية والدولية، من أجل تحقيق أقصى تأثير ممكن والاتسام بالاستدامة.
- يقوم الرعاة والمزارعون ومربو الماشية - فرادى وجماعات، والسكان الأصليون، والمجتمعات المحلية، بدور هام في عمليات الصون في المواقع الطبيعية وفي تنمية الموارد الوراثية الحيوانية. ومن المهم أن نحسن فهم دورهم هذا وأن ندعمه في سياق التغيير الاقتصادي والاجتماعي السريع، حتى يستطيعوا القيام بمهمة فعالة في الإدارة في المواقع الطبيعية، وأن يتقاسموا بالعدل والإنصاف الفوائد الناجمة عن استخدام هذه الموارد. وهناك عدد من العناصر الفعالة وأصحاب المصلحة بإمكانه مساعدة مربى الحيوانات ومجتمعاتهم في القيام بهذا الدور، مثل: الباحثين، ووكالات الإرشاد، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والتعاونيات المحلية.
 - إن تشكيلة كبيرة من السلالات الحيوانية تقدم خدمات مهمة للنظم الايكولوجية في مناطق محددة، وبخاصة النظم الايكولوجية الرعوية، وهو الدافع القوي في أغلب الأحيان للاحتفاظ بها في مواقعها الطبيعية. ومن الضروري الإبقاء على هذه العلاقات الإنتاجية بين السلالات والمناطق الطبيعية وإدارتها بصورة أفضل، من خلال سياسات واستراتيجيات مناسبة لاستخدام الأراضي. كما أن الأقارب البرية لأنواع الحيوانات المستأنسة والسلالات الوحشية بحاجة إلى الحماية.
 - إن الإدارة الفعالة للموارد الوراثية النباتية، على جميع المستويات، تعتمد على إدراج ومشاركة جميع أصحاب المصلحة من ذوي الصلة. ويتطلب الأمر عمليات تشاركية مناسبة تضمن احترام مصالح مختلف أصحاب المصلحة وإقامة توازن بينها.

هيكل خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية وتنظيمها

16- [تتألف] خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية [من عنصرين، هما أولويات العمل الاستراتيجية، والاتفاق الخاص بالتنفيذ والتمويل]. وتتضمن أولويات العمل الاستراتيجية مجالات الأولوية الاستراتيجية الأربعة التالية:

- مجال الأولوية الاستراتيجية 1: التوصيف والحصص ورصد الاتجاهات والمخاطر المرتبطة بها.
- تشمل أعمالاً توفر نهجاً متسقاً وكفوفاً وفعالاً لتصنيف الموارد الوراثية الحيوانية، ولتقدير اتجاهات الموارد الوراثية الحيوانية والمخاطر التي تتهددها.
- مجال الأولوية الاستراتيجية 2: الاستخدام المستدام والتنمية.
- ينطوي على أعمال مصممة لضمان استدامة نظم الإنتاج الحيواني، مع التركيز على الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

مجال الأولوية الاستراتيجية 3: الصون.

تجري في إطاره أعمال تركز على التدابير اللازمة لحفظ التنوع الوراثي وسلامته لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة.

مجال الأولوية الاستراتيجية 4: السياسات والمؤسسات وبناء القدرات.

يتضمن أعمالاً تعالج بصورة مباشرة المسائل الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ العملي، عن طريق تطوير المؤسسات والقدرات اللازمة بطريقة متسقة ومتآزرة

17- إن الأولوية أو الأهمية النسبية لكل مجال من مجالات الأولوية الاستراتيجية والأعمال المرتبطة به قد يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر ومن إقليم إلى آخر. وسوف يتوقف الوزن النسبي على الموارد نفسها (الأصناف والسلالات) ونظم الإنتاج والبيئات المعنية، وقدرات الإدارة الحالية، والبرامج الجارية لإدارة الموارد الوراثية الحيوانية.

18- عرضت كل مجالات الأولوية الاستراتيجية بطريقة موحدة:

- المقدمة تعرض الاحتياجات على أساس التقارير القطرية وغيرها من المعلومات المستقاة من عملية التحضير.
- الهدف بعيد المدى يبين النتيجة النهائية المنشودة من تنفيذ الأعمال المقترحة. ويمكن، لدى تنفيذ الخطة العالمية للموارد الوراثية الحيوانية وضع أهداف يمكن قياسها ولها أطر زمنية، لمساعدة المجتمع الدولي على تقدير التقدم المحرز والنجاح المتحقق.

19- ويحتوي كل مجال من مجالات الأولوية على مجموعة من الأولويات الاستراتيجية. ولكل أولوية استراتيجية:

- الأساس المنطقي الذي يستند إلى نتائج العملية التحضيرية، ويلخص أسباب الأولوية.
- الأعمال الفردية التي تقترح الخطوات المنطقية لتحقيق النتائج المنشودة أو التحسينات المرجو إدخالها على الأوضاع القائمة.

20- سيحتاج بعض الأعمال بوضوح إلى إشراك مؤسسات أو دوائر معينة من أصحاب الشأن. وهذه ليست مذكورة دائماً بالاسم في النص. وعدم الإشارة إلى مثل هؤلاء الشركاء المهمين لا يعني استبعادهم.

ثانياً - أولويات العمل الاستراتيجية

مجال الأولوية الاستراتيجية 1: التوصيف والحصر ورصد الاتجاهات والمخاطر المرتبطة بها

المقدمة

21- تتفاوت حالة أنشطة حصر الموارد الوراثية الحيوانية وتوصيفها ورصد اتجاهاتها ومخاطرها تفاوتاً ملموساً من بلد إلى آخر. فبعض البلدان ليس لديه نظم معلومات أو بيانات عن الموارد الوراثية الحيوانية، والبعض الآخر لديه أنظمة تحتاج إلى تحسينات كبيرة. وهذا يعوق عملية الرصد العالمية لاتجاهات هذه الموارد والمخاطر المرتبطة بها.

22- من الضروري فهم الموارد الوراثية الحيوانية لكل بلد، وكيفية توزيعها، وخصائصها الأساسية، وأدائها المقارن وحالتها الراهنة، حتى يمكن استخدامها بصورة مستدامة وتنميتها وصونها. فعمليات الحصر الوطنية الكاملة، التي تساندها عمليات رصد دورية للاتجاهات والمخاطر المرتبطة بها، شرط أساسي لنجاح إدارة الموارد الوراثية الحيوانية. فبدون هذه المعلومات قد يحدث تدهور ملموس في بعض الخصائص الفريدة في عشائر السلالات أو قد تختفي هذه الخصائص تماماً، قبل معرفة قيمتها، وقبل اتخاذ أي إجراءات لصونها.

23- إن الفهم الجيد لخصائص السلالات ضروري لتوجيه عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية الثروة الحيوانية وبرامج تربيتها. فالمعلومات المستقاة من الحصر ورصد المخاطر والاتجاهات المرتبطة بها ضرورية لصانعي السياسات لكي يحددوا أنشطة الصون، في حين أن نتائج التوصيف تمكن المزارعين من تحديد السلالة التي يستخدمونها تحت ظروف الإنتاج السائدة. فالتحليل المقارن لأداء السلالات المحلية والسلالات الأجنبية - بالنسبة للسمات الإنتاجية والوظيفية على السواء - مطلوب من أجل توجيه التخطيط الاستراتيجي. وفي غياب مثل هذا التحليل، سيكون هناك تجاهل لتنمية السلالات المحلية لمصلحة جلب جينات أجنبية، أو ممارسة التهجين العشوائي الذي سيفضي في نهاية الأمر إلى تآكل السلالات المحلية.

24- ومن الصعوبات الكبرى في إنجاز حصر عالمي لسلالات حيوانات المزرعة، والناشئة عن أن أغلب العشائر لا تطابق مفهوم سلالات سجل القطيع وأنها سلالات نقية لها صفات ثابتة يمكن قياسها، وإنما هي نتيجة عمليات تهجين متعددة من أصول مختلفة. والأمر بحاجة إلى المزيد من البحوث لتقدير أفضل النهج في التعامل مع هذه العشائر المختلطة غير الموصوفة في عمليات الجرد.

25- هناك حاجة واضحة إلى نظم معلومات وبيانات تشغيلية، ومعايير وبروتوكولات لتيسير تقاسم البيانات والمعلومات عن حالة السلالات بين البلدان والأقاليم، وذلك مطلوب من أجل الترشيد العالمي لأوضاع السلالات، والمساعدة في وضع أولويات للصون تتعدى المستوى القطري. وفي كثير من الأقاليم تتسبب الثغرات الموجودة في البيانات

والمعلومات المتعلقة بأوضاع السلالات، أو العراقيل التي تعترض تقاسم البيانات والمعلومات بصورة فعالة بين البلدان وداخل البلد الواحد، في إحباط أي تنمية مشتركة للسلالات العابرة للحدود.

الهدف بعيد المدى

تحسين الفهم لحالة واتجاهات جميع الجوانب والعناصر المتعلقة بالموارد الوراثية الحيوانية والمخاطر المرتبطة بها والخصائص التي تميزها، من أجل تيسير وتمكين اتخاذ القرارات الخاصة بالاستخدام المستدام لهذه الموارد وتنميتها وصونها.

الأولوية الاستراتيجية 1: حصر وتوصيف الموارد الوراثية الحيوانية، ورصد اتجاهاتها والمخاطر التي تتهددها، وإنشاء نظم قطرية للإنذار المبكر والاستجابة

الأساس المنطقي: إن تآكل الموارد الوراثية مشكلة تثير القلق على المستويين القطري والدولي، وهناك عدد من السلالات الحيوانية أصبح مهددا بالانقراض. وتقدم حالة الموارد الوراثية للمرة الأولى عرضا عالميا شاملا لتنوع الموارد الوراثية الحيوانية وحالتها واتجاهاتها، وللقدرات الوطنية والإقليمية والعالمية على إدارتها. وكثيرا ما تكون النظم الوطنية للبيانات والمعلومات الخاصة بالموارد الوراثية الحيوانية متخلفة.

ولا بد من تعزيز القدرة على حصر الموارد الوراثية الحيوانية، ورصد اتجاهاتها والمخاطر المرتبطة بها، وتوصيفها، والمحافظة على هذه القدرة للاستفادة منها في تحديد أولويات صون الموارد الوراثية الحيوانية وبرامج التربية الاستراتيجية. وفي بعض الحالات - مثل الصراعات المسلحة، وتفشي الأوبئة، وموجات الجفاف وغيرها من حالات الطوارئ البيئية - قد تكون التهديدات التي تتعرض لها الموارد الوراثية الحيوانية وتحتاج إلى التصدي لها بصورة عاجلة وفي وقت قصير. والرصد القطري للمخاطر سيسهل إلى حد بعيد من إنشاء نظم للإنذار المبكر وآليات للاستجابة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

العمل:

- 1- القيام بعمليات حصر، أو استكمال مثل هذه العمليات، لمواقع الموارد الوراثية الحيوانية وعشائرها وحالتها واتجاهاتها وخصائصها؛
- 2- التوسع في توصيف الموارد الوراثية الحيوانية ورصد اتجاهاتها والمخاطر التي تتهددها.
- 3- تشجيع إنشاء المسؤوليات والبنى التحتية المؤسسية لرصد اتجاهات الموارد الوراثية الحيوانية (مثل حجم عشائرها وتنوعها الوراثي)، بما في ذلك نظم تحديد الموارد الوراثية الحيوانية وتسجيلها وتعيين نسبتها.

- 4- تشجيع النهج التشاركية للتوصيف، والحصص، ورصد الاتجاهات والمخاطر المرتبطة بها، التي تعزز التعاون بين جميع أصحاب الشأن، بما في ذلك مربّي الماشية والباحثين.
- 5- القيام بأنشطة تعاونية في مجال رصد الاتجاهات والمخاطر المرتبطة بها، والحصص، والتوصيف، بين البلدان التي تتشاطر سلالات عابرة للحدود ونظم إنتاج متشابهة.
- 6- تعزيز نظم وشبكات المعلومات العالمية والإقليمية للحصص والرصد والتوصيف. كما ينبغي، ضمن جملة أمور، تعزيز نظم معلومات التنوع الوراثي للحيوانات المستأنسة، والمصرف العالمي لبيانات الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة، للحصول على معلومات من قواعد البيانات ونظم الرصد الوطنية، وتقييم هذه المعلومات وتكثيفها وتوزيعها بغرض تسليط الضوء على التهديدات والاحتياجات.
- 7- إنشاء نظم للإنذار المبكر والاستجابة للأخطار التي تتهدد السلالات أو تعزيز القائمة من هذه النظم، عن طريق مواصلة تطوير آليات رصد المخاطر الوطنية والإقليمية والعالمية، وإدراج معايير الإنذار المبكر في قواعد البيانات القائمة.

وضع معايير وبروتوكولات تقنية دولية للتوصيف والحصص ورصد المخاطر المرتبطة بها والاتجاهات

الأولوية الاستراتيجية 2

الأساس المنطقي: من الضروري أن تكون هناك بيانات قطرية قابلة للمقارنة فيما بينها، حتى يمكن رصد اتجاهات الموارد الوراثية الحيوانية والمخاطر المرتبطة بها على المستويين الإقليمي والدولي، وبخاصة العشائر العابرة للحدود، وتحديد أولويات الصون ومراجعتها، وكذلك تحديد الموارد الوراثية الرئيسية لتربية هذه العشائر بصورة استراتيجية. وهو ما يتطلب إيجاد طرق وبروتوكولات موحدة، واستخدام هذه الطرق والبروتوكولات في عمليات التوصيف والحصص ورصد الاتجاهات والمخاطر. وسوف يسهل ذلك من تنسيق التقارير القطرية في المنتديات الدولية ذات الصلة، كما أن هناك حاجة إلى التعاون في بحوث التوصيف، وتعزيز التنسيق في البحوث الحالية، وتحسين عمليات توزيع نتائج دراسات التوصيف. وينبغي أن يراعى، في إعداد المعايير الدولية لتوصيف الموارد الوراثية الحيوانية وحصصها ورصدها، العمليات الجارية المتصلة بذلك.

العمل:

- 1- إعداد اتفاق بشأن مجموعة مشتركة لحد أدنى من المعايير والمؤشرات الخاصة بالتنوع الوراثي الحيواني، بما في ذلك وسائل لتقدير الأخطار، وطرق تقدير العوامل البيئية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية المتعلقة بإدارة الموارد الوراثية الحيوانية.
- 2- وضع معايير وبروتوكولات تقنية للتوصيف المظهري والجزيئي، بما في ذلك طرق لتقدير صفات الإنتاج الكمية والكيفية، والجوانب التغذوية، والصفات

- الوظيفية، والقيمة الاقتصادية. ويسمح كل ذلك بتقدير مقارن لأداء السلالات في بيئات الإنتاج المختلفة.
- 3- وضع بروتوكولات للرصد التشاركي المخاطر المرتبطة بها والاتجاهات والتشخيص للسلالات المحلية، يديرها السكان الأصليون والمجتمعات المحلية ومربو الماشية.
- 4- تعزيز طرق البحث والتطوير المتبعة في توصيف السلالات وتقييمها ومقارنتها ببعضها، وكذلك وضع [ينبغي للمنظمة أن تعد مسودة] بروتوكولات لنظم المعلومات تكون قابلة للتشغيل فيما بينها.

مجالات الأولوية الاستراتيجية 2: الاستخدام المستدام والتنمية

المقدمة

26- إن التحدي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة للجميع أصبح الآن أصعب منه في أي وقت مضى. فاستخدام الموارد المتاحة بكفاءة، مع التكنولوجيات الملائمة وتحسين الإدارة، تتيح كلها مجالاً أوسع لزيادة الإنتاج وتحسين دخل المنتجين، مع تلافى نضوب الموارد الطبيعية (بما فيها الموارد الوراثية)، وتقليل الفاقد والحد من التلوث البيئي.

27- حدث تقدم سريع للغاية على امتداد السنوات الخمس الماضية في أغلب البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية، في وضع أساليب للتربية والإنتاج لأنواع وسلالات الحيوانات الرئيسية التي تساهم في توفير الغذاء. فالانتخاب المكثف، وتحسين طرق التربية، أسفرا عن زيادة الناتج من اللحوم والألبان والبيض في نظم الإنتاج، حيث تقدم أعلاف ومدخلات أخرى عالية الجودة إلى سلالات خاصة، وحيث تنخفض معدلات الإجهاد التي يتعرض لها الإنتاج (مثل الظروف المناخية غير المواتية أو الأمراض) بفضل الاستثمارات الرأسمالية. والتقدم السريع الذي حدث - بزيادة الإنتاج سنوياً بنسبة 2 في المائة - مؤشر قوي على إمكانية استمرار الموارد الوراثية الحيوانية في المساهمة في الأمن الغذائي والتنمية الريفية. ومع ذلك، فإن الجهود الإنمائية الحالية تركز أساساً على الإنتاج قصير الأجل، دون تقدير إستراتيجي للنتائج التراكمية في الأجل البعيد. وفي أغلب الأحيان يتم تجاهل التأثير الأوسع على البيئة من نظم الإنتاج المكثف ومن تناقص التنوع الوراثي فيما بين السلالات وفي داخل السلالة الواحدة.

28- وفي كثير من الأحيان، فإن البلدان النامية التي تواجه احتياجات ذات أولوية قصوى لإطعام سكانها، ركزت استثماراتها وسياساتها على نظم الإنتاج المكثف التي تحتاج إلى مدخلات خارجية كبيرة، مستخدمة في ذلك سلالات أجنبية، بدلاً من أن تركز على وضع خطط طويلة الأجل لتحسين السلالات المحلية. واستخدام السلالات الأجنبية له مبرره تحت ظروف الإدارة المناسبة في نظم الإنتاج التي تحتاج إلى مدخلات خارجية كبيرة، لاسيما بالقرب من المناطق الحضرية، حيث يوجد طلب متزايد على المنتجات الحيوانية، وحيث توجد استدامة لإمدادات المدخلات وخدماتها.

أما في السياق الريفي، فإن المزارعين ومربي الحيوانات كثيراً ما يجدون صعوبات في الحصول على الأعلاف الإضافية التي تحتاجها السلالات الأجنبية. وفوق هذا، فإن السلالات المستوردة لم تتكاثر ولم تتأقلم مع البيئة المحلية في أغلب الأحيان مثل السلالات المحلية. ولذا ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لاستخدام السلالات المحلية وتنميتها بصورة مستدامة في نظم إنتاج تحتاج إلى مدخلات خارجية قليلة أو متوسطة. فخيار الإبقاء على نظم الإنتاج في المناطق الحدية أو تنميتها اعتماداً على الموارد الوراثية الحيوانية متعددة الاستخدامات، هو خيار بحاجة إلى دراسة متعمقة.

29- إن الاستثمار في تنمية السلالات الحيوانية المحلية سوف يفيد صغار المزارعين والرعاة الفقراء في مواردهم، وسيساهم في أغلب الأحيان في التنمية المستدامة لأفقر الأقاليم في البلد. ولكن العقبة الكؤود أمام الاستمرار في تنمية السلالات الأهلية هي عدم وجود إستراتيجيات وبرامج وبنى أساسية وطنية لتيسير برامج تحسين التربية التي تحتاج إلى مدخلات خارجية قليلة. وجمعيات المزارعين وجمعيات التربية لا وجود لها في كثير من البلدان النامية، كما أن معرفة الرعاة والمزارعين بطرق التربية الحديثة كثيراً ما تكون ضعيفة. والأمر بحاجة إلى مؤسسات وطنية وإلى مرافق بحثية، لكي تكون خدمات التربية الحيوانية والرعاية البيطرية ومرافقها وطرقها متاحة أمام جميع مربي الحيوانات، وأيضاً لتشجيع مشاركة القطاع الخاص.

الهدف بعيد المدى

تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها في جميع نظم الإنتاج ذات الصلة، كمساهمة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة واستئصال الفقر، والتكيف مع آثار تغير المناخ.

الأولوية الاستراتيجية 3 1- وضع وتعزيز سياسات وطنية للاستخدام المستدام

الأساس المنطقي: تفتقر أغلب البلدان إلى سياسات شاملة لصون وتنمية الموارد الوراثية الحيوانية الموجودة في أراضيها. وعلى سياسات الاستخدام أن توازن بين أهداف الأمن الغذائي والتنمية المستدامة وبين أغراض الاقتصادية والأقلية في المدى البعيد. إضافة إلى ذلك، فإن التغيرات البيئية والاقتصادية - الاجتماعية، بما في ذلك التغيرات الديموغرافية وتغير المناخ والتصحر، تحتاج إلى سياسات واستراتيجيات أقلية متوسطة وطويلة الأجل لإدارة الموارد الوراثية الحيوانية. وينبغي لهذه السياسات أيضاً أن تأخذ في الاعتبار الإسهامات التي يقدمها مربي الماشية والمربين المحترفين وغيرهم من الجهات الفاعلة في التنوع الوراثي الحيواني، وأن تراعى مصالح وحقوق والتزامات أصحاب الشأن، وتأخذ في الحسبان تبادل المنافع الناجمة عن الموارد الوراثية الحيوانية وفرص الحصول عليها واقتسامها بالعدل والإنصاف.

وينبغي أن تراعى سياسات الاستخدام المستدام أيضاً التنوع الواسع للصفات الوراثية داخل السلالات وفيما بينها الذي يعد مسألة أساسية للإنتاج الحيواني في الحاضر والمستقبل. وتتمثل إحدى الإمكانيات المتاحة في المستقبل، في هذا الصدد، في الحفاظ

على التنوع الواسع للسلاسل في نظم الإنتاج الاقتصادية. وينبغي للإنتاج الحيواني المستدام أن يستجيب للطلبات المختلفة للأسواق الداخلية وأسواق التصدير حسبما يكون ملائماً مع المواءمة، في الوقت ذاته، بين التراكيب الوراثية والنظم الإنتاجية. ويرمي معظم البلدان إلى إشباع الاستهلاك المحلي في حين تسعى بلدان أخرى إلى الاستفادة من الإنتاج الحيواني في تحقيق حصيلة صادرات. وينبغي مراعاة هذه الأهداف عند إعداد وتقييم برامج التحسين الوراثي المستدام. وينبغي استخدام استراتيجيات مرنة للإنتاج الحيواني، بما في ذلك الانتخاب والتجهيز، حيثما يكون ملائماً لتعزيز التنمية المستدامة والربحية لقطاع الإنتاج الحيواني. ويجب أن تكون استراتيجيات الإنتاج الحيواني قابلة للمواءمة حتى تستجيب للفرص للإنتاج والتكنولوجيا.

3-

4- العمل:

1- استعراض السياسات القطرية القائمة وتأثيرها على إدارة الموارد الوراثية الحيوانية.

2- وضع سياسات قطرية شاملة، حسب الاقتضاء، تتضمن مساهمة الموارد الوراثية الحيوانية في الاستخدام المستدام الذي قد يشمل تحديد أهداف استراتيجية للتربية والاستخدام المستدام؛ وإجراء تقييم اقتصادي وثقافي للموارد الوراثية الحيوانية؛ ووضع نهج لزيادة فرص الحصول على الفوائد الناجمة عن استخدام هذه الموارد واقتسامها بالعدل والإنصاف.

وضع استراتيجيات وبرامج قطرية لتنمية الأنواع والسلاسل

الأولوية الاستراتيجية 4

الأساس المنطقي: إن وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج للإنتاج الحيواني من أجل الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والسوقية المنظورة للمجتمعات الزراعية والرعية والأسواق مسألة لازمة لجميع الأنواع والسلاسل. وتعتبر منظمات الإنتاج الحيواني ومخططات التسجيل مفيدة للغاية في تحقيق أهداف التربية وحيوية لاستراتيجيات تنمية السلاسل، لكنها غير موجودة في كثير من الأحيان.

العمل:

1- وضع خطط وبرامج استراتيجية طويلة الأجل للإنتاج الحيواني، بما في ذلك: بذل الجهود لتحسين السلاسل غير المستخدمة على أكمل وجه، لاسيما في إطار نظم الإنتاج التي تحتاج إلى مدخلات خارجية قليلة أو متوسطة؛ وتقدير تأثير السلاسل الحيوانية الأجنبية ووضع ترتيبات للمنتجين لتحقيق تأثير إيجابي؛ ومنع أي تأثيرات سلبية؛ وتنظيم التدريب وتقديم الدعم التقني لأنشطة التربية التي تمارسها مجتمعات الرعاة والمزارعين؛ وإدراج ممارسات

- التربية المحسّنة في برامج تنمية الموارد الوراثية الحيوانية. وفي حين أن الخطط والبرامج التي سيتم وضعها ستكون قطرية، [فلربما يلزم في بعض الحالات قيام تعاون مع بلدان أخرى.] / [وتكون أخريات ذات طابع عابر للحدود.]
- 2- تقييم برامج تطوير التربية وتعديلها، حسب الاقتضاء، بغرض تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات السوق في المستقبل المنظور، مع الأخذ في الحسبان البارمترات التكنولوجية والعلمية. ويمكن أن تتاح للمستهلكين المعلومات المتعلقة بالسلالات ونظم الإنتاج.
- 3- إنشاء وتطوير هياكل تنظيمية لبرامج التربية، وخاصة منظمات المربين ومشروعات التربية، بما فيها نظم التسجيل.
- 4- إدراج عنصر يتعلق بإيلاء الاعتبار لتأثير الانتخاب على التنوع الوراثي في برامج الإنتاج الحيواني وإعداد نهج للحفاظ على التباين المنشود.
- 5- إنشاء أو تعزيز مخططات تسجيل لرصد التغير في السمات غير الإنتاجية (الصحة، الرفاهية، وغير ذلك) وتعديل أهداف الإنتاج الحيواني تبعاً لذلك.
- 6- تشجيع إنشاء مجموعات احتياطية من الحيوانات المنوية والأجنة المجمدة باعتماد مخططات الإنتاج الحيواني القائمة وذلك بقصد كفاءة التباين الوراثي.
- 7- توفير المعلومات للمزارعين والمربين للمساعدة في تيسير فرص الحصول على الموارد الوراثية الحيوانية من المصادر المختلفة.

الأولوية الاستراتيجية 5

تشجيع نهج النظم الايكولوجية الزراعية في إدارة الموارد الوراثية الحيوانية

الأساس المنطقي: تتوقف النظم الايكولوجية الزراعية على أساليب الإدارة البشرية، ونظم المعرفة، والتقاليد الثقافية، والقيم والمعتقدات، بالإضافة إلى العلاقات الاجتماعية واستراتيجيات المعيشة. وفي بعض النظم الإنتاجية، تجري إدارة الموارد الوراثية الحيوانية، وخاصة بواسطة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، في ارتباط وثيق مع إدارة المحاصيل والمراعي وغيرها من الموارد البيولوجية، ومع إدارة المياه في المناطق المنتجة. ويتم تكثيف الإنتاج بسرعة بدافع من عدد من العوامل. والتخطيط غير الكافي للإنتاج الحيواني الكثيف يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات ايكولوجية سلبية مثل تدهور التربة والغطاء النباتي، وتلوث المياه والبحار والاستخدام غير المستدام لأراضي الرعي وتحويلها إلى أغراض أخرى. وبناء عليه، ينبغي أن تقوم قرارات وسياسات الإدارة بشأن الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية، على فهم البيئات البشرية وسبل المعيشة فيها، والجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي والأهداف البيئية.

العمل:

- 1- تقدير الاتجاهات البيئية والاجتماعية - الاقتصادية التي قد تحتاج إلى إدخال التعديلات المتوسطة والطويلة الأجل على سياسات إدارة الموارد الوراثية.
- 2- إدراج نُهج النظام الايكولوجي الزراعي في السياسات والبرامج القطرية للزراعة والبيئة ذات الصلة بالموارد الوراثية الحيوانية، حسب الاقتضاء، لاسيما تلك الموجهة نحو مجتمعات الرعاة وأصحاب الحيازات الصغيرة، والبيئات الهشة.
- 3- إنشاء شبكات لتعزيز التفاعل بين مختلف أصحاب الشأن الرئيسيين، والتخصصات العلمية والقطاعات المعنية.

5- دعم نظم الإنتاج المحلية وتلك الخاصة بالسكان الأصليين ونظم المعرفة المتصلة بها والتي لها أهمية لصون الموارد الوراثية الحيوانية واستخدامها بصورة مستدامة

الأولوية الإستراتيجية 6

الأساس المنطقي: إستؤنست الأصناف والسلالات الحيوانية عبر آلاف السنين، وتم تطويرها والحفاظ عليها من أجل استخدام الإنسان، وقد تطورت هذه الموارد جنباً إلى جنب مع تطور المعرفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأساليب الإدارة. ولا بد من الاعتراف بالإسهام التاريخي للمجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين في التنوع الوراثي الحيواني، وبنظم المعرفة التي تدير هذه الموارد، وتقديم الدعم من أجل استمرار ذلك الإسهام وهذه النظم. وحتى الآن، فإن إستراتيجيات إدارة الموارد الوراثية الحيوانية التي تنفذها هذه المجتمعات مازالت لها أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومازالت لها صلتها الوثيقة بالأمن الغذائي لكثير من المجتمعات الريفية التي تعيش علي الكفاف، لاسيما في المناطق الجافة والجبلية علي سبيل المثال لا الحصر. وينبغي لإجراءات دعم هذه النظم أن تراعي سماتها الايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية المحددة.

-6

العمل:

- 1- تقدير قيمة وأهمية النظم الإنتاجية للسكان الأصليين ونظم الإنتاج المحلية، ومعرفة الاتجاهات ودوافع التغيير التي قد تؤثر علي قاعدة الموارد الوراثية وعلي مرونة نظم الإنتاج واستدامتها.
- 2- دعم نظم الإنتاج الحيواني الأصلية والمحلية التي لها أهميتها بالنسبة للموارد الوراثية الحيوانية، بما في ذلك عن طريق إزالة العوامل التي تساهم في التآكل

الوراثي. ويمكن أن يشمل الدعم تقديم الخدمات البيطرية وخدمات الإرشاد، وتقديم قروض متناهية الصغر للنساء في المناطق الريفية، وإتاحة الفرص المناسبة للحصول علي الموارد الطبيعية والوصول إلى الأسواق، وتسوية القضايا المتعلقة بحيازة الأراضي، والاعتراف بالعادات والقيم الثقافية، وإضافة قيمة إلي المنتجات الخاصة بها.

3- تشجيع وترويج التبادل والتفاعل والحوار المناسب في أوساط السكان الأصليين والمجتمعات الريفية والعلماء وموظفي الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين، بغرض دمج المعارف التقليدية في النهج العلمية

4- تدعيم قيام أسواق متخصصة للمنتجات المستمدة من الأنواع والسلالات الأصلية والمحلية، وتعزيز العمليات الرامية إلى إضافة القيمة للمنتجات الأولية منها.

مجال الأولوية الاستراتيجية 3: الصون

المقدمة

30- إن تآكل الموارد الوراثية النباتية هو تهديد مستمر لضمان الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وطبقاً لما جاء في حالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم، فإن 20 في المائة من جميع السلالات التي ذكرها التقرير، مهددة بالانقراض، ورغم ذلك فإن وضع عشائر الكثير من السلالات ما زال مجهولاً، ولذا فربما لم تكن هذه المشكلة تقدر حق قدرها. فأغلب البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة ليس لديها الآن استراتيجيات أو سياسات لصون الموارد الوراثية الحيوانية. ولاشك أنه بدون تدخلات مخططة بصورة استراتيجية للصون في المواقع الطبيعية وخارجها، فإن التآكل سيستمر، إن لم يتسارع .

31- وأهم العوامل التي تسفر في بعض الحالات عن فقدان الموارد الوراثية الحيوانية هي:

- التركيز على بضعة من السلالات وفيرة الإنتاج؛
- الافتقار إلى السياسات الوافية، مما يؤدي إلى تهميش أصحاب الشأن وثيقي الصلة، مثل الرعاة، والتغييرات الاجتماعية الاقتصادية التي تؤدي إلى تحويل نظم الإنتاج وسبل المعيشة، والكوارث (الطبيعية ومن صنع الإنسان)؛ و

• تحويل النظم التقليدية إلى نظم موجهة نحو المدخلات الخارجية، وهو ما يحدث في الغالب باستخدام موارد وراثية حيوانية أجنبية تحل محل السلالات المحلية. والتخليط العشوائي مع سلالات أجنبية يمثل تهديداً سريعاً لسلامة الصفات الوراثية للعشائر المحلية.

32- إن فقدان السلالات المحلية سيسبب تآكلاً ثقافياً، وسيحد من قدرة المجتمعات المحلية على الاحتفاظ بثقافتها وطرق معيشتها. وقد تتسبب التغييرات الهيكلية في قطاع الثروة الحيوانية في وضع يصبح فيه المربون السابقون لسلالة ما عاجزين عن الإبقاء على هذا الوضع: وفي هذه الحالة، ينبغي البحث عن طرق أخرى للمحافظة على هذه السلالة، باعتبارها جزءاً من التراث العالمي للموارد الوراثية الحيوانية.

33- إن فقدان الموارد الوراثية الحيوانية يقلل من فرص تنمية الاقتصاد الريفي في بعض البلدان. بل وقد يكون له آثار اجتماعية وثقافية سلبية، نظراً للتاريخ الطويل لعمليات الاستئناس، وما يترتب عليها من إدماج الحيوانات المستأنسة في ثقافة المجتمعات المحلية. فالاستغناء عن سلالات المحلية قد يؤدي إلى اختفاء منتجات وخدمات يفضلها السكان المحليون، ولذا ينبغي مراعاة صون السلالات المحلية في ظل الإطار الأوسع لمساعدة المجتمعات الريفية واستدامة قواعدها الاقتصادية الحالية. ثم أن هذه الخسائر التي تحدث الآن ربما تحد في المستقبل من خيارات التنمية التي تعتمد على منتجات وخدمات من سلالات بعينها، والتي كان بالإمكان أن تضيف قيمة اقتصادية كبيرة، لولا اختلاف طلبات المستهلكين.

34- إن فقدان السلالات المحلية قد تكون له آثاره البيئية السلبية في بعض بيئات الإنتاج، لاسيما في المناطق الجافة والمناطق الجبلية. وقد أشار الكثير من التقارير القطرية إلى أهمية السلالات المحلية في إدارة الأراضي وضبط الغطاء الخضري، واستدامة النظم الأيكولوجية لأراضي الرعي، ومنع تآكل التنوع البيولوجي المرتبط بذلك.

35- والكثير من السلالات المعرضة للخطر يوجد في البلدان النامية التي لا تملك سوى قدرات وموارد محدودة لتخطيط وتنفيذ برامج لصون هذه السلالات. وتتمتع هذه السلالات في أغلب الأحيان بصفات وراثية فريدة تمكنها من البقاء على قيد الحياة في ظل مجموعة متباينة من ظروف الإنتاج، مع حالات إجهاد شديدة مثل تعرضها للجفاف والأمراض.

36- ينبغي لترتيبات الصون المناسبة أن تتكفل بإتاحة الفرص أمام المزارعين والباحثين للحصول على المجموعات الجينية المختلفة لمواصلة عمليات التربية والبحوث. فهذا التنوع الوراثي يمثل مصدراً أساسياً لمواجهة تأثيرات تغير المناخ وانتشار الآفات والأمراض، وطلبات المستهلكين الجديدة والمتزايدة. والاستثمارات الاستراتيجية وتلك التي تجرى دراستها لصون الموارد الوراثية الحيوانية لها أهميتها البالغة، كما أن التعاون الدولي أمر ضروري لوقف التدهور الخطير في هذه الموارد.

37- والصون في المواقع الطبيعية هو النهج المفضل في معظم البلدان النامية. ويتميز الصون في المواقع الطبيعية بما يتيح من استمرار التطور المشترك للموارد الوراثية داخل البيئة السائدة. وتدابير الصون خارج المواقع الطبيعية مكملة لنهج الصون في المواقع الطبيعية وينبغي الربط بينهما، حيثما أمكن. غير أن القدرة على عمليات الصون خارج المواقع الطبيعية تتفاوت تفاوتاً ملموساً من بلد إلى آخر، ولكن الجهود التي تبذل لصون الموارد الوراثية الحيوانية متخلقة كثيراً بشكل عام عن مثيلتها التي تبذل من أجل صون الموارد الوراثية النباتية. فتخزين المواد الوراثية لأغراض الإكثار أمر شائع في بعض السلالات التجارية وإن لم تكن لجميع الأنواع. ولكن جمع وتخزين المواد الوراثية الحيوانية للسلالات المحلية، ليس كافياً. وفي هذه الحالات، من المهم دعم العمليات المخططة والهادفة لجمع الموارد الوراثية الحيوانية، والتوسع في أنشطة الصون خارج المواقع الطبيعية.

38- وحالات الطوارئ التي تحدث للحيوانات الزراعية ترجع إلى عدة عوامل مثل الأمراض، والكوارث الطبيعية، والصراعات المسلحة، والأزمات الاقتصادية. وهناك تفاوت واضح في استعداد البلدان لمواجهة حالات الطوارئ. والافتقار إلى نظم الإنذار المبكر ونقص الموارد المالية هو العقبة الرئيسية التي تعترض إقامة آليات فعالة ومنسقة للمتابعة والاستجابة لحالات الطوارئ، ولمساعدة المزارعين ومربي الحيوانات في أعقاب الكوارث من أجل إعادة أوضاع الزراعة إلى ما كانت عليه.

الهدف بعيد المدى

ضمان تنوع القاعدة الوراثية للموارد الوراثية الحيوانية وسلامتها، بتنفيذ وتنسيق إجراءات لصون هذه الموارد بصورة أفضل، سواء في مواقعها الطبيعية أو خارجها، بما في ذلك صيانتها أثناء حالات الطوارئ والكوارث. [7]

رسم سياسات وطنية للصون

الأولوية الاستراتيجية 7

الأساس المنطقي: تتحمل البلدان مسؤولية صون مواردها الوراثية الحيوانية، إلا أن أغلب البلدان يفتقر إلى سياسات شاملة لصون الموارد الوراثية الحيوانية. وهذه السياسات ضرورية لضمان صون الموارد الوراثية الحيوانية التي لها قيمة مباشرة للاستخدام البشري، بما في ذلك الإنتاج، والقيم الأيكولوجية والاجتماعية والثقافية، وكذلك القيم الاختيارية لاستخدام الموارد الوراثية الحيوانية ومواءمتها في المستقبل. ولا بد من أخذ سمات الإنتاج والسمات الوظيفية في الاعتبار عند تحديد أولويات الصون. فتآكل الموارد الوراثية الحيوانية له دوافع معقدة ولا يمكن وقفه بحل مفرد. ولذا فمن الضروري اللجوء إلى مزيج من إجراءات الصون داخل المواقع الطبيعية وخارج هذه المواقع.

العمل:

- 1- تحديد أولويات وأهداف الصون ومراجعتها بانتظام.
- 2- تقدير العوامل التي تؤدي إلى تآكل الموارد الوراثية الحيوانية، وصياغة

سياسات الاستجابة الملائمة. ووضع أو تعزيز نظم للمعلومات المتعلقة بنُهج الإنتاج الحيواني ومختلف بنوك للجينات، في حدود ما تؤثر على التنوع الوراثي للحيوانات، وذلك لتمكين المربين والبلدان من اعتماد الاختيارات المناسبة عند وضع برامج تحسين السلالات.

3- وضع هياكل وسياسات مؤسسية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك إجراءات محددة للمحافظة على السلالات المهددة بالانقراض، ولوقاية سلالات من التعرض للخطر. والأمر بحاجة إلى مزيج من إجراءات الصون في المواقع الطبيعية وخارج هذه المواقع.

4- تقديم واستثارة حوافز [غير مشوهة للتجارة] للمنتجين والمستهلكين لمساندة عمليات صون الموارد الوراثية الحيوانية [المعرضة للخطر].

وضع أو تعزيز برامج الصون في المواقع الطبيعية

الأولوية الإستراتيجية 8

الأساس المنطقي: تسمح تدابير الصون في المواقع الطبيعية بالصون والإدارة التكيفية للموارد الوراثية الحيوانية في البيئات المنتجة. وتسهل هذه التدابير التطور المستمر في ظل بيئات متنوعة، وتلافي ركود المخزون الوراثي. وأفضل ما تكون عليه تدابير الصون في المواقع الطبيعية عندما تقوم على نُهج النظم الايكولوجية الزراعية، وبينغي، من الناحية المثلى، أن توضع على أساس الاستخدام المريح اقتصاديا والمفيد اجتماعيا ومع ذلك، ففي بعض الحالات لا يمكن تحقيق ذلك إلا في أعقاب استثمارات مبدئية لإنشاء الأسواق وتطوير المنتجات. [وفي الحالات التي يتعذر فيها ذلك، يصبح الأمر بحاجة إلى دعم مباشر، بما في ذلك تقديم مبالغ بصورة مباشرة لصون الموارد الوراثية الحيوانية في مواقعها الطبيعية فضلا عن تقديم الخدمات الزراعية البيئية.]

العمل:

- 1- تحديد أولويات وأهداف للصون في المواقع الطبيعية ومراجعتها بانتظام.
- 2- التشجيع على وضع وتنفيذ برامج وطنية وإقليمية للصون في المواقع الطبيعية والسلالات والعشائر المعرضة للخطر. ويجوز أن ينطوي هذا على تدابير [غير مشوهة للتجارة] لتقديم الدعم المباشر إلى مربي السلالات المعرضة للخطر أو لتقديم الدعم إلى نظم الإنتاج الزراعي التي تدير مناطق مهمة بالنسبة للسلالات المعرضة للخطر، وتشجيع منظمات التربية، ومنظمات الصون القائمة على المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات الفاعلة على المشاركة في جهود الصون.

3- تشجيع السياسات والسبل التي تفضي إلى الاستخدام المستدام للسلاسل المحلية المتنوعة، عن طريق الصون في الموقع الطبيعي، دون حاجة إلى دعم بالمال العام أو التمويل الإضافي.

وضع أو تعزيز برامج للصون خارج المواقع الطبيعية

الأولوية الاستراتيجية 9

الأساس المنطقي: تمثل تدابير الصيانة خارج المواقع الطبيعية تأميناً إضافياً ضد فقدان الموارد الوراثية الحيوانية في الحقول، سواء نتيجة التآكل أو نتيجة حالات الطوارئ. فالتدابير التي تتخذ للصون خارج المواقع الطبيعية هي تدابير مكملية لتدابير الصون داخل المواقع الطبيعية، ويجب أن تكون مرتبطة بها، حيثما اقتضى الأمر ذلك. كما أن المجموعات الموجودة خارج مواقعها الطبيعية ينبغي أن تلعب دوراً إيجابياً في برامج التربية الاستراتيجية.

العمل:

- 1- وضع أولويات وأهداف للصون خارج المواقع الطبيعية ومراجعتها بانتظام.
- 2- إقامة أو تعزيز مرافق قطرية وإقليمية للتخزين خارج المواقع الطبيعية، لاسيما التخزين بالتجميد. ودعم الجهود التي تبذلها، داخل إقليم ما، البلدان التي اختارت إنشاء مرفق إقليمي.
- 3- إيجاد طرائق لتيسير استخدام المواد الوراثية المخزونة في بنوك الجينات خارج المواقع الطبيعية في إطار ترتيبات عادلة ومتكافئة لتخزين الموارد الوراثية الحيوانية والحصول عليها واستخدامها.
- 4- وضع وتنفيذ تدابير لتأمين المجموعات خارج المواقع الطبيعية من فقدان التنوع البيولوجي نتيجة لتفشي الأمراض والمخاطر الأخرى، وخاصة عن طريق إنشاء عينات احتياطية.
- 5- تحديد وسد الثغرات في المجموعات خارج المواقع الطبيعية.
- 6- وضع ترتيبات لتعويض المواد الوراثية التي تؤخذ من بنوك الجينات، عن طريق إقامة صلات، بصفة منتظمة، بالعشائر الحية، أو تكوين عشائر حية من السلاسل المعرضة للخطر في مناطق بعيدة عن المزارع، مثل حدائق الحيوان والمتنزهات.

وضع وتنفيذ استراتيجيات إقليمية وعالمية طويلة الأجل للصون

الأولوية الاستراتيجية 10

الأساس المنطقي: هناك أعداد كبيرة من السلاسل الإقليمية والدولية العابرة للحدود. ومن المستحسن التعاون من أجل الصون في المواقع الطبيعية للسلاسل الإقليمية العابرة للحدود والعشائر التي يملكها الرعاة الرحل والذين يعبرون بها

الحدود الوطنية. وضماناً لأكبر قدر من الكفاءة والاقتصاد في التكاليف في تنفيذ تدابير الصون خارج المواقع الطبيعية، ربما كان وجود استراتيجيات ومرافق إقليمية وعالمية أفضل من ازدواجية الجهود الوطنية، بشرط أن تكون هناك طرائق لتقاسم المرافق بين البلدان وأن تظل سياسات الصون جزءاً من السيادة الوطنية [وفقاً لواجباتها في التجارة الدولية]. وفي المديين المتوسط والبعيد، ومع مراعاة التغيرات البيئية والاجتماعية - الاقتصادية والكوارث وحالات الطوارئ المرجحة، فالأرجح أن يزيد الاعتماد الدولي المتبادل فيما يتعلق بالموارد الوراثية الحيوانية. ويوفر هذا سبباً إضافياً للمجتمع الدولي لكي يتعاون في تدابير الصون بالنسبة للسلاسل المحلية والإقليمية والدولية العابرة للحدود، في ظل ترتيبات عادلة ومنصفة لتخزين الموارد الوراثية الحيوانية، والحصول عليها واستخدامها. وينبغي أن يقوم التعاون الإقليمي والعالمي على أساس الجهود القطرية، لكن دون أن تحل محلها.

العمل:

- 1- مساعدة البلدان على وضع وتنفيذ خطط صون للسلاسل والعشائر، خاصة السلاسل والعشائر العابرة للحدود، مع الجمع بين تدابير الصون داخل المواقع الطبيعية وخارجها.
- 2- وضع إجراءات دعم متكاملة لحماية السلاسل والعشائر المعرضة للخطر من حالات الطوارئ أو الكوارث، ولكي يتسنى إعادة تكوين القطعان في أعقاب حالات الطوارئ، بما يتفق والسياسات الوطنية.
- 3- إنشاء شبكات إقليمية وعالمية من بنوك الجينات للموارد الوراثية الحيوانية، و[تنسيق] نُهج الصون في بنوك الجينات، وتيسير عمليات التبادل.
- 4- تيسير إنشاء مجموعات أساسية من التنوع الوراثي على الصعيد الإقليمي أو على مستوى الأنواع، حسب الاقتضاء.

وضع نُهج ومعايير تقنية للصون

الأولوية الاستراتيجية 11

الأساس المنطقي: ما زالت طرق صون الموارد الوراثية الحيوانية داخل مواقعها الطبيعية وخارجها قيد البحث. ومجال الصون خارج المواقع الطبيعية، بصفة خاصة، في حاجة ماسة إلى طرق وتكنولوجيات موحدة.

العمل:

- 1- إجراء بحوث، بما في ذلك البحوث التشاركية، لإعداد طرق وتكنولوجيا الصون في المواقع الطبيعية وخارجها، بما في ذلك تلك الخاصة بالتربية

- القائمة على الصون. وإعداد طرق معيارية ومبادئ توجيهية لاستخدامها حسب الاقتضاء.
- 2- توثيق ونشر المعرفة والتكنولوجيات وأفضل الأساليب.
- 3- تشجيع استخدام المؤشرات الوراثية المناسبة لاستكمال التصنيف المعتمد على الجوانب النمطية الظاهرة كأساس لاتخاذ القرارات بشأن صون الموارد الوراثية.
- 4- استعراض تأثير المعايير الصحية على صون الموارد الوراثية وخاصة فرص الحصول عليها.

مجال الأولوية الاستراتيجية 4: السياسات والمؤسسات وبناء القدرات

المقدمة

39- في كثير من الحالات، نجد أن السياسات والأطر التنظيمية الوطنية الخاصة بالموارد الوراثية الحيوانية، مازالت جزئية وغير فعالة. والأمر بحاجة إلى تطوير السياسات والتشريعات لمواجهة الديناميات التي تقوم بتشكيل هذا القطاع، ومعالجة المسائل الناشئة التي تزداد تعقيداً، مثل التركيز المتزايد على الأمور المتعلقة بالمستهلكين، وسلامة الأغذية ومعاييرها، والتصدي للأمراض (الأمراض الحيوانية الخالصة، والأمراض الحيوانية التي يمكن أن تنتقل للإنسان). ومعاملة الإنسان للحيوانات، والتكنولوجيا البيولوجية التي تتطور باستمرار، بالإضافة إلى تقدير أثر عمليات التربية الحيوانية على البيئة ومحاولة الحد من هذا الأثر. ومن المجالات الأخرى التي تحتاج إلى تطوير، إطار لتبادل الموارد الوراثية الحيوانية بين البلدان. وينبغي مراعاة الدور المتزايد لحقوق الملكية الفكرية في هذا القطاع عند وضع أي سياسات له. كما ينبغي مراعاة الحاجة إلى ضمان اقتسام فوائده بالعدل والإنصاف، وحقوق السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، وعلى الأخص الرعاة، ودور نظم معارفهم.

40- ونتيجة للطلب المتزايد على الإنتاج الحيواني في البلدان النامية، هناك تغيير هيكلي سريع في قطاع الثروة الحيوانية. وما لم تكن هناك إدارة مناسبة، بما في ذلك النواحي المتعلقة بالتخطيط المكاني والمادي مع اجتياح المدن للمناطق التي كانت زراعية من قبل، ستكون هناك أخطار جسيمة تهدد صحة الإنسان واستدامة الإنتاج. فمن الضروري أن تهدف السياسات الاجتماعية والاقتصادية إلى ضمان العدل للمجتمعات الريفية في عملية التغيير، بحيث تستطيع هذه المجتمعات أن تبني قدراتها - بصورة مستدامة - على توريد السلع والخدمات بقدر متزايد كما وكيفاً للاقتصادات الوطنية التي تزداد توسعاً، وتلبية طلبات المستهلكين المتزايدة. وفي وقت يشهد تغييراً سريعاً واتجاهاً متزايداً نحو التخصص، فمن الضروري أن يضمن التخطيط القومي توفير الخدمات العامة على المدى الطويل، مثل الصحة العامة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، والهواء النقي، وضمان إمدادات المياه. وستكون هناك بالطبع أوجه مفاضلة بين

مختلف السياسات الوطنية. ومن الضروري موازنة إدارة الموارد الوراثية الحيوانية مع الأهداف الأخرى، كما أن هذا القطاع بحاجة إلى سياسات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، في إطار التخطيط المشترك بين القطاعات الأوسع نطاقاً.

41- يعتبر نقص العاملين المدربين بالذات في البلدان النامية - سواء من حيث عددهم أو من حيث خبرتهم بإدارة الموارد الوراثية الحيوانية، في وقت يشهد تغييرات اجتماعية واقتصادية سريعة - عقبة كؤود أمام وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج ومشروعات للموارد الوراثية الحيوانية. ويحتاج الأمر إلى تعليم وتدريب من أجل بناء القدرات في جميع مجالات الأولوية.

42- لا بد من تعزيز البحوث على المستويين القطري والعالمي بالنسبة لجميع جوانب إدارة الموارد الوراثية الحيوانية. ودور النظم القطرية للبحوث الزراعية. والدعم الذي تقدمه لها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، له أهمية بالغة في هذا السياق.

43- إن مواجهة هذه التحديات الكبيرة سوف يتطلب إقامة قاعدة قوية ومتنوعة من الخبرات. ولكن نقص القدرات البشرية والموارد المالية بالذات في البلدان النامية يمثل عقبة كؤود أمام إقامة المؤسسات اللازمة، وأمام تخطيط وتنفيذ نهج استراتيجي لاستخدام الموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها. ولهذا السبب، وحتى يمكن تحقيق الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها، سيحتاج عدد كبير من البلدان إلى إيلاء اهتمام خاص لإنشاء وتعزيز المؤسسات ذات الصلة، ووضع وتنفيذ سياسات مناسبة وأطر تنظيمية فعالة، كما ستحتاج هذه البلدان إلى بناء القدرات البشرية التي تحتاج إليها.

44- ونقاط الاتصال القطرية الخاصة بالموارد الوراثية الحيوانية - التي أنشئت في سياق الاستراتيجية العالمية - هي عنصر مؤسسي رئيسي يمكن من خلاله إقامة شبكات لإدارة الموارد الوراثية الحيوانية، والمحافظة على هذه الشبكات. وقد أنشأت أغلب البلدان نقاط اتصال قطرية خاصة بالموارد الوراثية الحيوانية. وكانت العقبات الخطيرة في الموارد البشرية والمالية وراء صعوبة إنشاء هذه النقاط، بل وهددت استمراريتها. والأمر بحاجة إلى تعاون فيما بين البلدان من أجل إقامة نقاط اتصال وشبكات إقليمية.

45- وللشبكات أهميتها في ربط أصحاب المصلحة، وفي دعم تنمية المؤسسات وبناء القدرات. وفي بعض البلدان، حيث تطورت هذه الشبكات بشكل جيد، أصبحت تعتمد على دعم المنظمات غير الحكومية النشطة، مثل جمعيات المربين، التي تصمم وتخطط وتنفذ البرامج وخطط العمل الخاصة بالموارد الوراثية الحيوانية.

46- وبالإضافة إلى تنمية القدرات القطرية على التخطيط، لا بد من تنمية الوعي الشعبي بأهمية الموارد الوراثية الحيوانية، حتى يمكن تشجيع الاستثمار في تنمية هذه الموارد. ففي كثير من الحالات، كان التركيز حتى الآن في تنمية الثروة الحيوانية ينصب حتى الآن على تنمية السلالات الأجنبية لا على تنمية وصون السلالات المحلية. وعلى المستهلكين أن يتفهموا وأن يدعموا الجهود المبذولة لصون السلالات المحلية واستخدامها، بدلاً من الاعتماد الزائد على

السلالات العابرة للحدود. وفي كثير من البلدان المتقدمة، يساهم نصيب المنتجات ذات القيمة المرتفعة، والذي يحافظ على الصلات بسلالات بعينها، في صون التنوع الحيواني. ومن الممكن أن تكون الهوية الثقافية في البلدان النامية، والتي تعبر عن نفسها في أغلب الأحيان بأذواق الطعام، هي الأساس لنمو الوعي بقيمة السلالات المتنوعة، وهي التي تضمن نمواً اقتصادياً طويل الأجل، يستفيد منه صغار المزارعين والمجتمعات المهمشة الآن.

47- كما أن بناء الوعي على المستوى الدولي سيكون عاملاً رئيسياً في حشد الدعم الشعبي والتعاون الدولي لتنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية.

الهدف بعيد المدى

وضع سياسات وأطر قانونية شاملة، وبناء قدرات ومؤسسات وبشرية قوية لتحقيق تخطيط ناجح على المدى المتوسط والبعيد لتنمية قطاع الثروة الحيوانية، وتنفيذ البرامج الوطنية للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها. [

الأولوية الاستراتيجية 12 إقامة أو تعزيز المؤسسات الوطنية [نقاط التنسيق الوطنية] لتخطيط وتنفيذ تدابير الموارد الوراثية الحيوانية من أجل تنمية قطاع الثروة الحيوانية

الأساس المنطقي: هناك مسائل تتزايد تعقيداً بدأت تظهر في قطاع الثروة الحيوانية وتحتاج إلى إحداث توازن بين مصالح مختلف أصحاب الشأن، والترويج الإيجابي لإنتاج سلع عامة قد يتوقف إنتاجها لو لم يحدث ذلك، في زمن تحدث فيه تغيرات سريعة وغير محكومة. فشؤون المستهلكين، وقضايا صحة الإنسان، وإدارة التكنولوجيات البيولوجية الجديدة، وكذلك التخطيط المادي والمكاني للإنتاج الحيواني في إطار التوسع العمراني والمناطق المحمية، ينبغي إدماجها كلها في عمليات التخطيط الوطنية بطريقة كلية.

العمل:

- 1- تحليل القدرة المؤسسية الوطنية لدعم التخطيط الكلي لقطاع الثروة الحيوانية.
- 2- إقامة أو تعزيز نقاط التنسيق الوطنية في مجال الموارد الوراثية الحيوانية.
- 3- إقامة تنسيق وطني قوي بين نقاط التنسيق الوطنية وأصحاب الشأن العاملين في مجال الموارد الوراثية الحيوانية مثل قطاع الإنتاج الحيواني والموارد الوراثية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشبكات واللجان الاستشارية.
- 4- إيجاد وسائل تدخل، حسب الاقتضاء، للمخططين الوطنيين لكي يشكلوا تنمية القطاع في المستقبل بحسب الأولويات الوطنية، بما في ذلك من حيث

علاقتها بنشر الموارد الوراثية الحيوانية وتأثيرات نظم الإنتاج الحيواني على البيئة.

5- تشجيع التناسق والتآزر بين مختلف السلطات المسؤولة عن مختلف جوانب التخطيط فيما بين الوزارات وداخل كل وزارة، وكذلك مع أصحاب الشأن الآخرين، وضمان مشاركتهم في العملية.

إقامة أو تعزيز مرافق تعليمية وبحثية

الأولوية الاستراتيجية 13

الأساس المنطقي: يحتاج التعليم والبحوث إلى التعزيز في جميع مجالات إدارة الموارد الوراثية الحيوانية. بإنشاء مؤسسات للتعليم والبحوث وتعزيزها والمحافظة عليها، أمر أساسي في بناء القدرات الوطنية لتخطيط وتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية ولتصنيف وحصر ورصد اتجاهات الموارد الوراثية الحيوانية والمخاطر التي تتهددها، ولاستخدامها بصورة مستدامة وتنميتها وصونها.

العمل:

- 1- تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وتشجيع تشكيل الكوادر المناسبة على المستوى القطري، أو عن طريق التدريب الدولي.
- 2- استعراض قدرات البحوث والتعليم في المجالات ذات الصلة، ووضع أهداف للتدريب لبناء قاعدة وطنية من المهارات.
- 3- القيام، بالتشارك مع بلدان أخرى، حسب الاقتضاء، بإنشاء أو تعزيز مؤسسات البحوث والإرشاد والتدريب، بما في ذلك شبكات البحوث الزراعية الوطنية والإقليمية، لدعم الجهود المبذولة وتوصيف وحصر الموارد الوراثية الحيوانية ورصد اتجاهاتها والمخاطر المرتبطة بها، واستخدامها بصورة مستدامة وتنميتها وصونها.
- 4- استعراض الاحتياجات التعليمية القطرية لمربي الحيوانات، مع احترام المعارف التقليدية والممارسات الأصلية.

تعزيز القدرة البشرية الوطنية على تصنيف الموارد الوراثية الحيوانية وحصرها ورصد اتجاهاتها والمخاطر المرتبطة بها من أجل استخدامها بصورة مستدامة وصونها.

الأولوية الاستراتيجية 14

الأساس المنطقي: يفتقر الكثير من البلدان إلى القدرة البشرية الكافية للقيام بما يلي:

- الاضطلاع، بصورة منتظمة، بأنشطة توصيف الموارد الوراثية الحيوانية وحصرها ورصد اتجاهاتها والمخاطر المرتبطة بها كأساس تستند إليه القرارات الخاصة بالسياسات؛

- التخطيط والإعداد والتنفيذ الاستراتيجي لسياسات وبرامج استخدام الموارد الوراثية الحيوانية بصورة مستدامة وتنميتها؛
- التخطيط والإعداد والتنفيذ الاستراتيجي لسياسات وبرامج صون الموارد الوراثية الحيوانية داخل مواقعها الطبيعية وخارجها وتنظيم التدريب وتبادل المعلومات والخبرات داخل البلدان والأقاليم وفيما بينها بما يحقق لها الفائدة.

ومن المفيد، في هذا الصدد، إجراء التدريب وتبادل المعلومات والخبرات بين البلدان والأقاليم.

العمل:

- 1- وضع أو تقدير برامج التدريب ونقل التكنولوجيا، ونظم المعلومات بشأن حصر الموارد الوراثية الحيوانية وتوصيفها ورصد اتجاهاتها والمخاطر المرتبطة بها؛ واستخدامها بصورة مستدامة وتنميتها؛ وصونها، خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة التحول.
- 2- إقامة أو تعزيز شبكات تعاونية تضم جمعيات الباحثين والمربين وصون الموارد، وغيرها من العناصر الفاعلة من القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص داخل البلدان وفيما بينها، بقصد تبادل المعلومات والخبرات من أجل الاستخدام المستدام والتربية والصون.
- 3- إقامة أو تعزيز جمعيات وشبكات ومبادرات تقوم على المجتمعات المحلية وترمي إلى تحقيق الاستخدام المستدام والتربية والصون.

إقامة أو تعزيز عملية دولية لتشاطر المعلومات وإجراء البحوث والتوجيه

الأولوية الاستراتيجية 15

الأساس المنطقي: توفير المؤسسات الدولية الراسخة للبحوث والتوجيه، بما في ذلك نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، سلعا عامة رئيسية لها صلة بالموارد الوراثية الحيوانية عن طريق البحوث وبناء القدرات، وكذلك عن طريق نظم المعلومات. وتساهم المنظمة أيضاً بصورة إيجابية في هذا العمل، من خلال برامجها التقنية.

9-

العمل:

- 1- إقامة أو تعزيز عمليات دولية للبحوث والتوجيه، وعلى الأخص مساعدة البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول على استخدام الموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها بصورة أفضل.
- 2- مواصلة تطوير نظم المعلومات عن التنوع الوراثي للحيوانات المستأنسة في

المنظمة، باعتباره وسيلة اتصال عالمية وغرفة مقاصة للموارد الوراثية الحيوانية.

3- إعداد وسائل لرفع التقارير عن حالة واتجاهات الموارد الوراثية الوطنية وهو ما قد يفيد الحكومات أيضاً في رفع التقارير ذات الصلة إلى المنتديات الدولية الأخرى، لتخفيف العبء الشامل لإعداد التقارير.

4- إنشاء وتعزيز تطوير قواعد البيانات الوطنية لإتاحة تشاطر المعلومات فيما بين البلدان.

الأولوية الاستراتيجية 16

تعزيز التعاون الدولي لبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول، على القيام بما يلي:

- توصيف الموارد الوراثية الحيوانية وحصرها ورصد اتجاهاتها والمخاطر المرتبطة بها؛
- واستخدامها بصورة مستدامة وتنميتها.
- وصونها.

الأساس المنطقي: هناك فروق ملموسة بين الأقاليم وداخل الإقليم الواحد في القدرات الوطنية البشرية، والمؤسسية، والتكنولوجية، والبحثية في مجالات حصر الموارد الوراثية الحيوانية وتوصيفها ورصد اتجاهاتها والمخاطر المرتبطة بها؛ واستخدامها بصورة مستدامة وصونها - داخل مواقعها الطبيعية وخارجها. وسوف تستفيد البلدان النامية والبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول، استفادة كبيرة من تبادل المعلومات والتعاون مع البلدان التي تتمتع بميزة نسبية في هذه المجالات. ويحتاج الأمر بصفة خاصة إلى اتخاذ إجراء دولي بشأن السلالات المعرضة للخطر والسلالات العابرة للحدود، التي قد تكون لها قاعدة وراثية محدودة.

العمل:

1- إرساء أو تعزيز التعاون التقني، وإقامة مرافق لنقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات، وتعزيز فرص التعليم والتدريب الأخرى بين البلدان، بالنظر إلى الاهتمامات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول.

2- إقامة أو تعزيز التعاون الدولي في مجال توصيف السلالات العابرة للحدود واستخدامها وتنميتها وصونها.

الأولوية الاستراتيجية 17

إقامة نقاط تنسيق إقليمية وتعزيز الشبكات الدولية

الأساس المنطقي: توفر إدارة السلالات والعشائر العابرة للحدود، بالإضافة إلى السمات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والبيئية الإقليمية المحددة، أساساً منطقياً للتعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي. وقد يكون الاستثمار في الأنشطة المشتركة (مثل بنوك الجينات) في كثير من الأحيان أكثر كفاءة وأقل تكلفة من تكرار الأنشطة الوطنية المتداخلة.

العمل:

- 1- إنشاء نقاط تنسيق إقليمية للموارد الوراثية الحيوانية تكون موجهة نحو تلبية الاحتياجات الوطنية.
- 2- إقامة شبكات إقليمية، بما في ذلك قواعد البيانات الإقليمية، إذا اقتضى الأمر، لاستخدام الموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها. وتعزيز هذه الشبكات والإبقاء عليها.
- 3- ربط الأنشطة الإقليمية الخاصة بالموارد الوراثية الحيوانية بالمنظمات الإقليمية.
- 4- المحافظة على نقطة التنسيق العالمية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتعزيزها، تشجيعاً للتعاون الدولي وإقامة الشبكات الدولية.

الأولوية الاستراتيجية 18

إثارة الوعي الوطني بأدوار الموارد الوراثية الحيوانية وقيمتها

الأساس المنطقي: في داخل قطاع الثروة الحيوانية وفي القطاعات الأخرى التي تؤثر عليه، بما في ذلك السياسات والممارسات البيئية وتلك الخاصة بالزراعة والتنمية بشكل أوسع، هناك حاجة ماسة إلى إثارة الوعي بالأدوار والقيم المهمة للموارد الوراثية الحيوانية. ويشمل ذلك خصائصها المحددة والمنتجات والخدمات التي يمكن الحصول عليها من السلالات المحلية، والعوامل التي تؤثر على صونها واستخدامها. وينبغي لإثارة الوعي الوطني توجيه الأنظار إلى الملامح المحددة لقطاع الثروة الحيوانية، والسعى إلى حشد التأييد لمبادرات القطاعين العام والخاص، فيما يتعلق بالاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها.

العمل:

- 1- إتاحة المعلومات الفعلية والموجهة عبر وسائل الإعلام وتنظيم الأحداث العامة وغير ذلك من وسائل إثارة الوعي بأهمية أدوار وقيم الموارد الوراثية الحيوانية. وينبغي أن يعالج ذلك خصائصها المحددة وما يترتب على ذلك من حاجة إلى وضع سياسات خاصة تتعلق بالاستخدام المستدام لهذه الموارد

الوراثية وتنميتها وصونها، بما في ذلك إسهام [و] [،] مجتمعات التربية الحيوانية واحتياجاتها [وحقوقها].

وتشمل المجموعات المنشودة من هذه المعلومات والأحداث راسمي السياسات وجميع أصحاب الشأن الرئيسيين في قطاع الثروة الحيوانية والقطاعات ذات الصلة والجمهور العام.

إثارة الوعي الوطني والإقليمي والدولي بأدوار وقيم الموارد الوراثية الحيوانية

الأولوية الاستراتيجية 19

الأساس المنطقي: من الضروري إثارة الوعي بما في ذلك بين المؤسسات والمنتديات البيئية وتلك الخاصة بالزراعة والتنمية الأوسع نطاقاً، وبين أصحاب الشأن الآخرين مثل الجهات المانحة والمجتمع المدني - بأهمية أدوار وقيم الموارد الوراثية الحيوانية وصفاتها الخاصة، وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى استخدامها المستدام وتنميتها وصونها.

العمل:

1- دعم الحملات الإقليمية والدولية لإثارة الوعي بأوضاع الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة، والسعي إلى الحصول على دعم أوسع نطاقاً على مستوى الحكومات والمؤسسات، وكذلك بين الجمهور العام.

استعراض وتطوير سياسات وأطر قانونية للموارد الوراثية الحيوانية

الأولوية الاستراتيجية 20

الأساس المنطقي: هناك مجموعة من السياسات والصكوك القانونية التي لها تأثيرها المباشر على الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها. وتعمل هذه السياسات والصكوك في كثير من الأحيان على تحقيق أهداف مختلفة، مثل التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، وصحة الحيوان، وسلامة الأغذية، وحماية المستهلك، وحقوق الملكية الفكرية، وصون الموارد الوراثية، والحصول على الفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية الحيوانية وتقاسمها بالعدل والإنصاف. ويتطلب الأمر تعزيز الاتساق بين هذه الصكوك والسياسات، دون المساس بأهدافها أو بالهدف الرئيسي المتمثل في الأمن الغذائي، مع مراعاة السمات المميزة للموارد الوراثية الحيوانية التي تحتاج إلى حلول متميزة. وينبغي مراعاة وسائل الحصول على الموارد الوراثية الحيوانية واقتسام فوائدها.

العمل:

1- الاستعراض الدوري للسياسات والأطر التنظيمية الوطنية الموجودة، بغرض معرفة أي آثار محتملة لها على استخدام الموارد الوراثية الحيوانية، لاسيما فيما يتعلق بإسهام المجتمعات المحلية التي تربى الحيوانات واحتياجات هذه المجتمعات.

- 2- النظر في اتخاذ تدابير لمعالجة أي آثار يتم تحديدها خلال عمليات استعراض السياسات والأطر القانونية. ويمكن أن تشمل التدابير إدخال تغييرات على السياسات أو التشريعات، أو تعديلات على مستوى التنفيذ، مع مراعاة ضرورة تحقيق التوازن بين أهداف وأغراض الصكوك القانونية والسياسات ذات الصلة وبين مصالح مختلف أصحاب الشأن.
- 3- تشجيع الاتساق بين القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالموارد الوراثية الحيوانية وبين الاتفاقات الدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء.
- 4- ضمان أن تراعي نتائج البحوث ذات الصلة في وضع السياسات والقواعد الوطنية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية.

استعراض ووضع سياسات دولية وأطر تنظيمية

(الأولوية الاستراتيجية 21)

الأساس المنطقي: قد تؤثر السياسات الدولية والاتفاقات التنظيمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على استخدام الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة. والسياسات والأطر السائدة التي تؤثر على تنمية قطاع الموارد الوراثية الحيوانية هي سياسات وأطر عامة في أغلب الأحيان، وتخص موضوعات مثل التنمية الاقتصادية، ومعايير التجارة، وحماية البيئة، وسلامة الأغذية، والحصول على الموارد الوراثية الحيوانية وتقاسم فوائدها، والملكية الفكرية. أما الاتفاقات الدولية الخاصة بالقطاع فتشمل معايير الصحة الحيوانية، ومعايير المنتجات الحيوانية والمعايير الغذائية لهذه المنتجات. ومن المهم أن تكون هناك مساندة متبادلة بين الصكوك الدولية التي ارتبطت بها البلدان، والتي تؤثر على قدرتها على تبادل الموارد الوراثية الحيوانية واستخدامها وصونها، وعلى التجارة في المنتجات الحيوانية.

العمل:

- 1- استعراض الاتفاقات الدولية القائمة التي تؤثر على استخدام الموارد الوراثية الحيوانية، وتنميتها وصونها، بغرض ضمان أن تراعي السياسات الدولية والأطر التنظيمية الأهمية الخاصة لهذه الموارد بالنسبة للأمن الغذائي، والجوانب المميزة لها والتي تحتاج إلى حلول متميزة وأهمية العلم والابتكار، وضرورة تحقيق توازن بين أهداف وأغراض الاتفاقات المختلفة وبين مصالح الأقاليم والبلدان وأصحاب الشأن، بمن فيهم مربو الحيوانات.
- 2- استعراض ما للاتفاقات والتطورات الدولية المتصلة بفرص الحصول على الموارد الوراثية الحيوانية وتقاسم فوائدها واستخدامها، [بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية،] من آثار وتأثيراتها على أصحاب الشأن في مجال الموارد الوراثية الحيوانية، بما في ذلك مربو الماشية.

تنسيق جهود الهيئة بشأن سياسات الموارد الوراثية الحيوانية مع المنتديات الدولية الأخرى

الأولوية الاستراتيجية 22

الأساس المنطقي: هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة هي المنتدى الحكومي الدولي الدائم لمنظمة الأغذية والزراعة الذي تناقش فيه البلدان السياسات والمسائل القطاعية وتلك المشتركة بين القطاعات التي تتعلق بصون الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. وتقوم المنظمات والمنتديات الدولية الأخرى بانتظام بمناقشة القضايا ووضع السياسات والإجراءات التنظيمية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على إدارة الموارد الوراثية الحيوانية وعلى أدوار واهتمامات مختلف أصحاب الشأن في قطاع الثروة الحيوانية. ومن بين هذه المنتديات اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية، وهيئة الدستور الغذائي. ومن الضروري تعزيز التناسق والتآزر بين هذه العمليات.

العمل:

1 - زيادة التعاون مع المنظمات والمنتديات الدولية وتعزيز مشاركتها وإسهامها في العمل الذي تقوم به هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بشأن الموارد الوراثية الحيوانية

تعزيز الجهود لتعبئة الموارد، [بما في ذلك الموارد المالية] من أجل الاستخدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها

[الأولوية الاستراتيجية 23

الأساس المنطقي: الجهود العالمية لتعبئة الموارد من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها، سواء على المستوى القطري أو الدولي، أقل بكثير مما يحتاجه الأمر، [، وأقل من مستوى الموارد المخصصة لصون التنوع البيولوجي العام أو للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة]، وسوف يتوقف نجاح على [الزيادة في] تعبئة الموارد، لتواكب الاحتياجات المحددة [، بالتوازن مع الأولويات الأخرى].

العمل:

1- تعزيز الجهود المبذولة لمساعدة أصحاب الشأن [والحكومات] في تصميم برامج وسياسات للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها، [وتكون هذه الجهود قادرة على أن تكفل ما يكفي] [بهدف كفاءة ما يكفي] من التمويل، وخاصة للبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول.

2- [ضمان الالتزامات المستدامة للمؤسسات الدولية ذات الصلة].

3- إقامة آلية أو أكثر للمتابعة لكي تنفذ [خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية] [، في إطار الهيكل القائم الذي توفره جهة التنسيق العالمية].

- 4- [تعبئة الموارد والحصول على التزامات مالية لدعم] / [تقديم المساعدة لدعم]
النظم الاحتياطية للصون خارج المواقع الطبيعية من أجل الوقاية من مخاطر
حدوث حالات الطوارئ أو الكوارث الأخرى.
- 5- توثيق التعاون المالي وإنشاء مرافق لنقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات، وتعزيز
فرص التعليم وغيرها من فرص التدريب، بين البلدان.
- 6- [ضمان التنسيق بين المانحين على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجال
الموارد الوراثية]

المرفق

الملحق 2

[لا يوجد نص]

[الاتفاق] بشأن تنفيذ وتمويل خطة العمل العالمية

للموارد الوراثية الحيوانية

1 - [إن خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية توفر إطارا دوليا مهما وفعالا للتقدم بالجهود المبذولة لضمان استخدام وتنمية وصون الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة على نحو مستدام، وبأنها ستساهم في الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.]

2 - [سيطلب تنفيذ خطة العمل العالمية استثمارات [وحوافز] استراتيجية كبيرة وطويلة الأجل لصالح البرامج الوطنية والإقليمية والدولية للموارد الوراثية الحيوانية. وينبغي للعملية أن تشجع وتدعم مشاركة المزارعين والرعاة ومربي الحيوانات، [والحكومات، والمنظمات الإقليمية والدولية والعلماء والباحثين] والمجتمعات المحلية والأصلية؛ والمنظمات والمؤسسات؛ والقطاع الخاص؛ والمجتمع المدني. وسيكون للتعاون الإقليمي والدولي أهمية حاسمة.]

3 - [ستتولى الحكومات القطرية وأعضاء المنظمة تقييم سير العمل الكلي في تنفيذ خطة العمل العالمية عن طريق هيئة الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة. ولأداء هذه المهمة ستحتاج الهيئة إلى تناول المجالات ذات الأولوية في خطة العمل العالمية في اجتماعاتها على نحو منظم ومركز في سياق برنامج عمل الهيئة متعدد السنوات]، بدون الإخلال بالأولويات القطرية.]

4 - [إن خطة العمل العالمية ستساعد هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة على تحقيق المهام المنوطة بها، وبأن أعضاء المنظمة سيرصدون ويوجهون من خلال الهيئة سير العمل الكلي في تنفيذ الخطة وإجراء عمليات المتابعة المشابهة. ولأداء هذه المهمة ستحتاج الهيئة إلى أن تضع في نطاق برنامج عملها متعدد السنوات برنامجا ذا مراحل لاستعراض سير العمل في تنفيذ خطة العمل العالمية المتصلة من أجل تسهيل عملية التحديث. ولهذا الغرض يشجع الأعضاء على الاتفاق، من خلال الهيئة، على الشكل اللازم لتقارير سير العمل الصادرة عن جميع الأطراف المعنية وعلى معايير ومؤشرات لتقييم سير العمل في التنفيذ.] أو [سعيًا إلى تيسير إجراء التقييم المشار إليه في الفقرات السابقة، ينبغي أن تتفق هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة على أشكال عرض التقارير اللازمة، وكذلك المعايير والبارامترات لتقييم العملية في تنفيذ خطة العمل العالمية.]

5 - /سيكون من الضروري تقييم وضع واتجاهات الموارد الوراثية الحيوانية بصفة دورية، وخاصة على ضوء كثرة السلالات المعرضة لخطر فقدان على الصعيد العالمي. وينبغي لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة أن تتلقى بصفة دورية تقارير عن وضع واتجاهات الموارد الوراثية الحيوانية والعوامل المؤثرة على التغيير، بحيث تكون نظاماً للإنذار المبكر في مجال الموارد الوراثية الحيوانية. /

6 - /ينبغي، على ضوء نتائج التقارير بشأن سير العمل في التنفيذ وتقارير الوضع والاتجاهات، توجيه عناية الحكومات والمؤسسات الدولية المعنية إلى استنتاجات الهيئة، وذلك لسد الثغرات، وإصلاح جوانب الخلل أو نقص التنسيق، وللنظر في حوافز أو أنشطة جديدة. /

7 - /إن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية تقع على عاتق الحكومات القطرية، وهناك اعتراف بالحاجة إلى مراكز تنسيق وطنية فعالة للموارد الوراثية الحيوانية، وأهمية الشبكات الوطنية بالنسبة لحشد أصحاب الشأن وإشراكهم في تنفيذ خطة العمل العالمية. وسيحدد كل بلد أولوياته الخاصة به على ضوء الأولويات المتفق عليها في خطة العمل العالمية وفي إطار احتياجاته في مجال [الأمن] الغذائي والتنمية الزراعية، وسيتعاون، عند الاقتضاء، مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى. /

8 - /إن الشبكات الدولية للموارد الوراثية الحيوانية ينبغي أن تشجع وتعزز عن طريق تنفيذ خطة العمل العالمية، مع ملاحظة الدور المهم الذي تؤديه مراكز التنسيق الإقليمية وإقامة الشبكات الإقليمية بالنسبة لبناء شراكات تعاونية، وتنسيق الجهود الإدارية الإقليمية في مجال الموارد الوراثية الحيوانية، وتطوير اقتسام المعلومات، والتعاون الفني الفعال، والتدريب والبحوث. /

9 - /هناك اعتراف بالدور الأساسي الذي تؤديه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في دعم الجهود المبذولة بحسب الأقطار من أجل تنفيذ خطة العمل العالمية، وخاصة في دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية. [وتم التأكيد على] [ويؤكد] الاستمرار في تسهيل علاقات التعاون والشبكات العالمية والإقليمية، ودعم انعقاد الاجتماعات الدولية الحكومية، والإبقاء على نظام معلومات تنوع الحيوانات المستأنسة وتطويره، وتعبئة موارد الجهات المانحة لصالح الموارد الوراثية الحيوانية، وإنشاء حافظة للمشروعات القطرية والإقليمية، وتطوير منتجات الاتصالات، وتنسيق إعداد تقارير الوضع والاتجاهات في مجال الموارد الوراثية الحيوانية في المستقبل، وذلك بوصفها مهام رئيسية للمنظمة. /

10 - /هناك اعتراف بأهمية تطوير ونقل التكنولوجيات المتصلة بحصر وتصنيف واستخدام الموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها على نحو مستدام، وغير ذلك من الجوانب المتصلة بإدارة هذه الموارد. وتشدد الأولويات الاستراتيجية للعمل ضرورة التطوير الفني والتعاون. ويتطلب تنفيذ المجالات الأربعة ذات الأولوية تبادل المعلومات، والاشتراك

التعاوني والتنسيق بين الحكومات، والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها، وذلك بغية تنظيم وتنفيذ مبادرات التدريب والبحوث في جميع أنحاء العالم.]

11 - هناك اعتراف بضرورة تعزيز تقديم المساعدة الفنية، وخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، على نحو ثنائي أو عن طريق المنظمات الوطنية والدولية المناسبة، بهدف تسهيل تنفيذ خطة العمل العالمية. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تتعهد بتسهيل الوصول إلى التكنولوجيات المناسبة ونقلها، بغية مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ برامجها الوطنية للموارد الوراثية الحيوانية، مع احترام حقوق الملكية وقوانين الوصول المنطبقة.]

12 - [إن المبادئ التوجيهية والمساعدة الفنية، وبرامج التدريب المنسقة التي تعدها المنظمة ظلت عاملاً مساعداً على تقدم العمل بشأن الموارد الوراثية الحيوانية، وهذا الدور الأساسي ينبغي أن يتواصل في المستقبل لمساعدة جميع البلدان على تنفيذ خطة العمل العالمية.]

13 - [يجري حالياً تقديم تمويل مهم [ولكن غير محدد] للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة من جانب الحكومات القطرية ومصادر محلية أخرى للتمويل، ومن منظمات متعددة الأطراف ومصادر إقليمية. [وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإذكاء الوعي العام من خلال الحكومات القطرية، والمنظمات والوكالات الدولية، فمن الجلي، أن الموارد المالية الضرورية لتنفيذ خطة العمل العالمية من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول غير كافية إلى أقصى الحدود.] [والتنفيذ الكامل لخطة العمل العالمية يتطلب زيادة مهمة في الأنشطة والاستثمارات على نحو يتناسب مع نطاق خطة العمل العالمية.]

14 - [إن التدفق غيرا مستدام للموارد المالية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول يترتب عنه مستوى أنشطة منقطعة في مجال الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة وتنميتها وصونها. ويستلزم التنفيذ الكامل لخطة العمل العالمية زيادات كبيرة في الأنشطة والاستثمارات تتناسب مع نطاق خطة العمل العالمية.]

15 - هناك اعتراف بالحاجة إلى [مصادر] [جديدة] إضافية لدعم الأنشطة ذات الأولوية، وللتغلب على الثغرات في مجال القدرات [ونقل التكنولوجيا]، وينبغي أن يكون التنفيذ تدريجياً. [وينبغي أن يبذل كل بلد كل جهد ممكن لكي [للامتثال] [يقدم، وفقاً لقدراته، الدعم المالي والحوافز فيما يتعلق بالأولويات الاستراتيجية الوطنية التي ترمي إلى تحقيق أهداف خطة العمل العالمية] طبقاً للخطط والسياسات والبرامج الوطنية.]

16 - [ينبغي [ضمان] [تعزيز] التعاون الدولي لتسهيل تنفيذ خطة العمل العالمية، وخاصة لدعم وتكملة جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.]

17 - ينبغي دعوة المؤسسات الكبرى للتمويل والتنمية الثنائية والمتعدد الأطراف إلى دراسة الطرق والوسائل اللازمة لدعم تنفيذ خطة العمل العالمية. [وينبغي أن يأتي هذا التمويل من البلدان المتقدمة و/أو مصادر أخرى وينبغي أن يسعى، حيثما أمكن، إلى تيسير زيادة فعالية آليات ومصادر التمويل الأخرى، ومساعدة البلدان على تنفيذ خطة العمل العالمية.] [وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لالتماس مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل وزيادة فعالية المصادر المالية المتاحة.] وينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على المشاركة في دعم تنفيذ خطة العمل العالمية.

18 - ينبغي للبلدان الترويج لتنفيذ خطة العمل العالمية، وعلى الأخص من خلال الأعمال القطرية. وينبغي أن تنفذ هذه الأعمال، حيثما يكون ملائماً، بتعاون دولي سعياً إلى إرساء إطار متسق [وتقديم مساعدة مالية] لتبادل المعلومات، والحصول على التكنولوجيا ونقلها] وبناء القدرات.

19 - وتحققاً لهذه الغاية، ينبغي أن تضمن منظمة الأغذية والزراعة دعماً كافياً من البرنامج العادي لتنفيذ خطة العمل العالمية.]

20 - علاوة على ذلك، ينبغي أن تعمل المنظمة داخل الآليات والصناديق المجهزة الدولية ذات الصلة، على إيجاد الوسائل التي قد تسهم في تنفيذ خطة العمل العالمية. وسيكون عرض خطة العمل العالمية داخل هذه المؤسسات، فضلاً عن تقديم التقارير المنتظمة على نحو متبادل عن الأنشطة في نطاق الأولويات الاستراتيجية لخطة العمل العالمية، أدوات ملائمة في هذا السياق.

21 - ينبغي للحكومات، دعماً للأنشطة المذكورة أعلاه، أن تتخذ التدابير الضرورية والمناسبة داخل الآليات والصناديق والأجهزة الدولية ذات الصلة لضمان إيلاء الاهتمام والأولوية الواجبيين للتخصيص الفعال للموارد المعلومة سلفاً والمتفق عليها من أجل تنفيذ الأنشطة في نطاق مجالات الأولوية الاستراتيجية لخطة العمل العالمية.]

22 - علاوة على ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تعطي الاهتمام الواجب لتنفيذ الأنشطة في نطاق مجالات الأولوية الاستراتيجية لخطة العمل العالمية من خلال التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف.]

23 - يمكن أيضاً تقديم مساهمات طوعية، وعلى الأخص من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في آلية مناسبة، مثل حساب ائتماني، ينشأ في منظمة الأغذية والزراعة.

[واستحداث الشكل الملائم لتلقي تقارير سير العمل، إضافة إلى المعايير والمؤشرات الوافية لتقدير التقدم في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية له أهمية عظمى. ولا ينبغي أن يشكل ذلك ازدواجية مع جهود قائمة. وثمة حاجة، بالتالي، إلى مواصلة وتحسين رصد الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية، استناداً إلى التحديد القطري للسلاسل المعرضة للخطر، مع قوائم حصر قطرية كاملة والسعي للحصول على التمويل لهذه العملية على جميع المستويات وينبغي معالجة الإنذار المبكر في سياق الرصد.]

المرفق

الملحق 3

مشروع

إعلان إنترلاكين بشأن الموارد الوراثية الحيوانية

1- اعترافاً بالأدوار والقيم الأساسية للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة، وخاصة مساهمتها في الأمن الغذائي للأجيال الحالية والمقبلة؛ ووعياً بالأخطار التي يتعرض لها الأمن الغذائي وسبل العيش المستدامة لدى المجتمعات المحلية الريفية بسبب فقدان هذه الموارد وتآكلها؛ فإننا، نحن ممثلي (عدد الدول وعدد المنظمات) قد اجتمعنا في إنترلاكين، سويسرا، بناء على دعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبضيافة حكومة سويسرا، في هذا المؤتمر التقني الدولي الأول للموارد الوراثية الحيوانية الذي تستضيفه حكومة سويسرا، ونحن ندرك مسؤولياتنا والتحديات العديدة التي يتعين مواجهتها، وإن كنا على ثقة بأن من الممكن وينبغي تحقيق التقدم. [ويعد هذا المؤتمر التقني الدولي للموارد الوراثية الحيوانية مساهمة كبرى في وضع إطار دولي فعال لاستخدام وتنمية وصون الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة على نحو مستدام، وفي الأمن الغذائي العالمي.]

2- إننا نعتزف بأن للدول حقوق سيادية على مواردها الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة.

3- إذ نؤكد مسؤولياتنا المشتركة [والمنفردة] [لكن المختلفة] على صعيد [الإدارة المستدامة] للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، نعتزف بتكافل البلدان [، والأقاليم] والشعوب بالنسبة إلى هذه الموارد [وبأهمية الحصول عليها].

4- إننا نلتزم بتحقيق استخدام وتنمية وصون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة على نحو مستدام، وباقتسام الفوائد الناجمة عن استخدام هذه الموارد على نحو عادل ومنصف]. [ويجب أن تبقى الأولوية للحصول على هذه الموارد واقتسام الفوائد الناجمة عن استخدام هذه الموارد على نحو عادل ومنصف]. وهدفنا هو تعزيز الأمن الغذائي العالمي، وتحسين الوضع التغذوي البشري، والمساهمة في التنمية الريفية.

5- إننا نرحب بالتقرير عن حالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم الذي وضعناه في إطار عملية تتركز حول البلدان على ضوء توجيهات هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. فهذا التقرير هو أول تقييم شامل على نطاق العالم ككل لحالة الموارد الوراثية الحيوانية، وهو يرسى الأساس لخطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية.

6- إننا نعتترف بأن التنوع الحالي في الأنواع الحيوانية لا يستخدم بقدر الإمكان لزيادة إنتاج الأغذية، ولتحسين التغذية البشرية، ولتقديم مزيد من الدعم للمجتمعات المحلية الريفية، أو لزيادة كفاءة نظم الإنتاج. ونحن نلاحظ بانزعاج ما يجري حالياً من فقدان لسلاسل المواشي. وهذا] التآكل وفقدان الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة على هذا النحو المتواصل [سوف] / [من شأنه أن] يقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين الوضع التغذوي البشري، وتعزيز التنمية الريفية. ونحن نعتترف بضرورة مضاعفة الجهود المبذولة لصون وتنمية وتحسين الموارد الوراثية الحيوانية واستخدامها على نحو مستدام .

7- /إذ نلاحظ بقلق وتيرة تآكل الموارد الوراثية الحيوانية، ينبغي اتخاذ إجراءات فورية لصون الأنواع والسلالات الحيوانية المهددة بالانقراض في مراكز تنوعها.]

8- إننا نعتترف بأن الموارد الوراثية الحيوانية لأهم الأنواع الحيوانية بالنسبة إلى الأمن الغذائي، وسبل العيش المستدامة، ورفاهية الإنسان هي نتيجة لكل من [التطور] [النمو] الطبيعي والانتخاب الموجه من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة، والمزارعين، والرعاة، ومربي الحيوانات في جميع أرجاء العالم ومن جيل إلى آخر. وتتمثل النتيجة في طائفة منوعة من السلالات الحيوانية التي توفر فيضاً منوعاً من الفوائد للبشرية وللبيئة. ونحن نعي أنه ينبغي لجميع البلدان أن تؤدي دورها في صون هذه الموارد كأساس لتنمية الثروة الحيوانية، والأمن الغذائي، وتحسين التغذية لدى سكانها في المناطق الريفية والحضرية، وكذلك لدعم مجتمعاتها المحلية الريفية [وارثها الثقافي].

9- إننا ندرك أن المحافظة على تنوع الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة ضرورية لتمكين المزارعين والرعاة ومربي الحيوانات من مواجهة مشكلات الإنتاج الناجمة في الحاضر والمستقبل عن التغيرات الطارئة على البيئة بما في ذلك تغير المناخ؛ وتحسين القدرة على مقاومة الأمراض والآفات؛ والاستجابة للتغيرات في طلب المستهلكين على المنتجات الحيوانية. كما نعتترف بالقيمة الأساسية للتنوع البيولوجي والأهمية الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية [و] [الروحية] لسلاسل الثروة الحيوانية، ومسؤوليتنا الأخلاقية بضمان توافر الموارد الوراثية للأجيال المستقبل.

10- إننا ندرك أن الطلب على اللحوم والألبان وغيرها من المنتجات الحيوانية يتزايد على نحو لافت للنظر. ومن شأن استخدام وتنمية وصون الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة على نحو مستدام أن يقدم مساهمة حيوية لتحقيق أهداف إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وأيضاً الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع، والهدف 7: ضمان الاستدامة البيئية. كما أن من شأن استخدام وتنمية وصون الموارد الوراثية الحيوانية

للأغذية والزراعة على نحو مستدام أن يقدم مساهمة أساسية لتسهيل تنفيذ جدول أعمال القرن 21 واتفاقية التنوع البيولوجي.

11- [إننا نعترف بضخامة المساهمة التي قدمتها المجتمعات المحلية والأصلية والمزارعون والرعاة ومربو الحيوانات في جميع مناطق العالم والتي ستواصل تقديمها من أجل استخدام وتنمية وصون الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة على نحو مستدام.] [إننا نعترف بالمساهمة الضخمة والتاريخية والمجدية التي قدمها جميع من هم معنيون بتربية الحيوانات والذين قاموا بتكييف الموارد الوراثية الحيوانية بما يلبي احتياجات المجتمع. وإن امتلاكهم للموارد الوراثية الحيوانية وإدارتهم لها هو ما مكنهم في ما مضى من تقديم مساهمات هامة وينبغي ضمان هذه الملكية والإدارة بما يعود بالنفع على المجتمعات في المستقبل.] ونحن نؤكد أنه [ينبغي] / [سوف ينبغي] لهم المشاركة على نحو منصف وعادل في اقتسام الفوائد الناتجة عن استخدام الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة. ونؤكد أن من المستحسن [حماية] / [المحافظة على] المعارف التقليدية ذات الصلة بتربية الحيوانات وإنتاجها كمساهمة في سبل العيش المستدامة، وأن ثمة حاجة إلى مشاركة المجتمعات المحلية والأصلية للمزارعين [و]الرعاة [و]مربي الحيوانات [و]المستهلكين في اتخاذ القرارات، على المستوى الوطني، حول الأمور المتصلة باستخدام وتنمية وصون الموارد الوراثية الحيوانية على نحو مستدام.

12- إننا نعي أن الطلب على المنتجات الحيوانية في المستقبل يجب أن يلبى في سياق الزراعة والتنمية المستدامتين، وأن ذلك سيتطلب اتباع نهج متكاملة في مجال التنمية الاقتصادية والسعي إلى تحقيق أهداف اجتماعية وثقافية وبيئية. ونحن نتفهم الحاجة إلى اعتماد نهج إدارية تجمع بين أفضل المعارف والتكنولوجيات التقليدية والعصرية، والحاجة إلى تطبيق نهج النظم الإيكولوجية وممارسات الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

13- إننا نعترف بأن ثمة ثغرات ومواطن ضعف كبيرة في القدرات الوطنية والدولية على حصر ورصد وتوصيف واستخدام الموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها على نحو مستدام. ونحن ندرك ضرورة تأمين موارد مالية كبرى ودعم طويل الأجل و[حوافز] [مناسبة] للبرامج الوطنية والدولية للموارد الوراثية الحيوانية، وذلك بغية زيادة الأمن الغذائي العالمي والمساهمة في التنمية الريفية المستدامة. وإننا نؤكد ضرورة استعراض القدرات المؤسسية، والهياكل الإدارية، والبرامج والسياسات، وتحديد أوجه القصور ومعالجتها عن طريق تعزيز القدرات الوطنية، خاصة في البلدان النامية. ونحن ندعو إلى توثيق الشراكات بين الحكومات والعلماء والمزارعين والرعاة ومربي الحيوانات والمستهلكين، وإلى الارتكاز على الجهود المبذولة لإدارة الموارد الوراثية الحيوانية والتغلب على الثغرات وعلى مواطن الضعف الكبرى.

14- إننا ندرك أن الحصول على كل من الموارد الوراثية والتكنولوجيات ذات الصلة واقتسامها ضروريان للوفاء بالأمن الغذائي العالمي وباحتياجات سكان العالم المتزايدين، وأنه [يجب] / [ينبغي] تسهيلهما بما يتماشى مع الواجبات الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة. و[هذا الوصول] / [الوصول] إلى التكنولوجيا ونقلها [وبخاصة التكنولوجيات المستخدمة من أجل] [المتصلة بعملية] صون [الموارد الوراثية الحيوانية واستخدامها المستدام]، بالإضافة إلى التكنولوجيات التي تعود بالنفع على المزارعين، والرعاة، ومربي الحيوانات [في البلدان النامية، لا سيما في البلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصادياتها في مرحلة تحوّل، [سوف] / [ينبغي أن] تتاح و/أو يجري تيسير الحصول عليها بموجب شروط عادلة وشروط الأفضلية] بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، حيثما يجري الاتفاق عليها، من بين أمور أخرى] بواسطة شركات في مجالي البحوث والتطوير. [وفي حال كانت التكنولوجيات محمية ببراءات الاختراع وبغيرها من حقوق الملكية الفكرية، ينبغي تيسير الحصول على تلك التكنولوجيات ونقلها بموجب شروط تعترف وتتماشى مع الحماية الوافية والفعالة لحقوق الملكية الفكرية.]

15- إننا نعترف بأن استخدام وتنمية وصون الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة على نحو مستدام سيتطلب دعم ومشاركة المزارعين والرعاة ومربي الحيوانات؛ والمجتمعات المحلية والأصلية؛ والمنظمات والمؤسسات؛ والقطاع الخاص؛ والمجتمع المدني. وإننا نعترف بالحاجة إلى تعزيز التعاون التقني والمالي على الصعيدين الإقليمي والدولي بين البلدان، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

16- لقد اعتمدنا في هذا المؤتمر التقني الدولي الأول للموارد الوراثية الحيوانية خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية. ونحن مقتنعون تماماً بالأهمية القصوى لدمجها ضمن السياسات والخطط والبرامج الوطنية للتنوع البيولوجي والزراعة وبأن لا غنى عنها في التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتتضمن خطة العمل العالمية هذه إطاراً متكاملاً ومتسقاً لتعزيز أنشطة الإدارة المتصلة بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة، بما في ذلك عن طريق تعزيز السياسات والمؤسسات وبناء القدرات. وسيسهل تنفيذ خطة العمل العالمية في إنشاء علاقات تآزر بين الأنشطة الجاري تنفيذها، كما سيسهل استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة على أكفأ وجه [وينبغي بذل مزيد من الجهود للحفاظ على القدر الكافي من الموارد المالية المخصصة لدعم البلدان النامية].

[14 مكرر- إننا تقرّ بأن إتاحة موارد جديدة وإضافية من شأنه أن يحدث فارقاً ملحوظاً في قدرة العالم على التعاطي مع استخدام الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة وتنميتها وصونها على نحو مستدام. لذا نوصي بشدة باتخاذ خطوات ملموسة تضمن إحداث زيادة ملحوظة في الموارد المالية المخصصة لمساندة تنفيذ خطة العمل العالمية من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها في مرحلة تحوّل

17- [إننا نعتزف بأن الحكومات الوطنية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن تنفيذ خطة العمل العالمية] ،كلّ بحسب قدرتها]. إننا نتعهد بالوفاء بالتزاماتنا تجاه اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ خطة العمل العالمية وفقاً لقدراتنا الوطنية. ونحن ندعو الجميع والمجتمعات المحلية والمنظمات التي ينتمون إليها إلى الانضمام إلينا في قضيتنا المشتركة.

18- إننا تقرّ بالدور الأساسي المنوط بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من أجل مساندة الجهود المركّزة على البلدان من أجل تنفيذ خطة العمل العالمية. ونحن ندعو هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى الإشراف على التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية وإلى تقييمه ورفع تقارير عنه.

تم اعتماد هذا في اليوم السابع من سبتمبر/أيلول 2007